

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٤

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
إمناذره (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد سوشيل كويرالا، رئيس وزراء جمهورية نيبال
الديمقراطية الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى
خطاب يلقبه رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد سوشيل كويرالا، رئيس وزراء جمهورية
نيبال الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري
العظيم أن أرحب بدولة السيد سوشيل كويرالا، رئيس وزراء
جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة
الجمعية العامة.

السيد كويرالا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم
أطيب تحيات شعب نيبال وأفضل تمنياته بنجاح الدورة التاسعة
والستين للجمعية العامة. وأهنئ رئيس الجمعية العامة على
انتخابه بالإجماع. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين
العام بان كي - مون على التزامه وتفانيه.

نثني على الأمين العام لعقدته مؤتمر القمة المعني بالمناخ.
ينبغي للزخم الذي ولده مؤتمر القمة أن يمهد الطريق في العام
القادم للتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ، مع
التزامات عالمية شاملة وطويلة الأجل بإيجاد حلول مناخية
مستندة إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة،
والإنصاف وقدرات كل بلد من البلدان. ومن المفارقات أن
البلدان الأشد ضعفاً هي أسوأ ضحايا تغير المناخ نتيجة لخطأ
لا يد لها فيه. وينبغي أن تكون هناك أحكام خاصة للتمويل
في مجال المناخ منفصلة عن المساعدة الإنمائية الرسمية العادية،
بحيث يمكن تلبية احتياجات التخفيف من الآثار، والتكيف
لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى.
وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1455111 (A)



للأسلحة النووية، إلى وقف التسليح في جميع المجالات وتعزيز تدابير نزع السلاح من أجل تحرير العوائد التي تشتد الحاجة إليها من أجل التنمية. ونود أن نرى دورا موسعا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا، ومقره في كاتماندو.

تواجه نيبال، بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا وغير ساحلي، معوقات هيكلية وتحديات إنمائية معقدة وعلى نطاق واسع.

يشدد وفد بلدي على الحاجة الملحة إلى معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وتقديم الدعم لها مع توفير الموارد المعززة للتنمية الشاملة للجميع.

نيبال تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، بالوفاء بجميع الالتزامات التي تم التعهد بها لصالح أقل البلدان نموا. ونحن نشدد على التنفيذ التام والفعال والحسن التوقيت لبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا. وتهدف نيبال إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢. إن تعزيز مستوى الدعم الدولي من أجل بناء قدرتنا الإنتاجية، وتحسين القدرات من ناحية العرض، والتقليل من الصدمات ومواطن الضعف إلى أدنى حد، وقبل كل شيء إحداث التحول الهيكلي، أمور ستكونسي أهمية لبلوغ هذا الهدف.

وتبقى نيبال ملتزمة التزاما تاما بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وقامت بوضع الآليات المؤسسية اللازمة لذلك. وسنواصل الانخراط البناء مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع المجتمع الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونرفض التسييس والانتقائية في تطبيق معايير حقوق الإنسان.

وحكومة بلدي مصممة على التوصل إلى إغلاق ملف الماضي، الذي يعود تاريخه إلى النزاع المسلح، بشكل يحفظ الكرامة. ونحن نؤمن بأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، واللجنة

إن الإرهاب لعنة على البشرية، وهو تهديد خطير للسلام والأمن والتنمية. وتدين نيبال وبشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. نحن نتشاطر القلق إزاء تزايد ويلات الإرهاب والتطرف والأصولية الدينية. وفي هذا السياق، نرحب بعقد اجتماع القمة لمجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.7272) ونؤيد اعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وندعو إلى التعجيل بإبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، والتنفيذ الفعال لأحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. تؤمن نيبال بأن أفضل طريقة لمواجهة الإرهاب هي أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة وباستجابة عالمية منسقة.

وقد برز حفظ السلام باعتباره النشاط المركزي للأمم المتحدة وأحد الأدوات المبتكرة للتعامل مع التحديات التي تواجه السلام والأمن. ونيبال فخورة بأنها ساهمت في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الأجزاء المضطربة من العالم. وحظي ذوو الخوذ الزرق النيباليون بالإشادة على كفاءتهم المهنية والتزامهم، في ظل ظروف بالغة الصعوبة. نحن حاليا خامس أكبر البلدان المساهمة بقوات في هذا النشاط الرئيسي. ستواصل نيبال المشاركة في عمليات حفظ السلام، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، بالتزام وتفان أكثر من أي وقت مضى. نحن نحث هذه الهيئة العالمية على إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة حفظة السلام وأمنهم. وتطالب نيبال بالإنصاف في فرص تولي الأدوار القيادية، بما يتناسب مع مساهمات الدول الأعضاء بالقوات، على أن تتاح في كل من المقر والميدان.

وتؤيد نيبال نزع السلاح العام والكامل، الذي يغطي جميع أسلحة الدمار الشامل، بطريقة فعالة ومحددة زمنيا وقابلة للتحقق. وندعو الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة

ونحن نقدر تقديراً كبيراً البلدان المجاورة والهند والصين والأمم المتحدة وأصدقاءنا وفاعلي الخير في المجتمع الدولي على دعمهم عملية السلام والجهود الإنمائية، وتضامنهم معنا. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الديمقراطية أمر لا غنى عنه للسلام والتقدم والاستقرار والازدهار. ويرتبط السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة ارتباطاً لا ينفصم ويعزز بعضها بعضاً. التنمية لا يمكن تحقيقها في غياب السلام الذي بدوره لا يمكن تحقيقه في غياب الديمقراطية.

ولن تصبح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحويلية بحق إلا عندما يتم بإخلاص دمج الاحتياجات والأولويات الملحة للبلدان والمجتمعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في جدول أعمال عالمي أوسع نطاقاً ويتم توفير الموارد الكافية لها من أجل تحقيقها. ولا تترك عملية التنمية الشاملة وراءها جدول أعمال غير منجز، وبالتالي فإن المهام المتبقية في مجال الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تدرج بالكامل في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نعتبر الفساد أكبر عدو للشعب ويهدد السلام والاستقرار والتنمية. وقد شددت حكومة بلدي على أهمية الشفافية، والمساءلة، وعدم التسامح إطلاقاً مع الفساد باعتبارها شروطاً من الشروط المسبقة لتحسين نوعية الحكم وتحقيق النتائج لصالح الناس.

السياسة الخارجية لنيبال تسترشد بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتطلعات الشعب من أجل السلام والاستقرار والتقدم واللياقة والكرامة والازدهار جزءاً لا يتجزأ منها. ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأن التعايش السلمي فيما بين الدول والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية لكل منها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة ينبغي أن تشكل المبادئ الأساسية للعلاقات فيما بين الدول.

يجب أن يعكس إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، الحقائق المعاصرة من أجل جعلها أكثر فعالية وتمثيلاً

المعنية بحالات الاختفاء ستساعدان على وضع الماضي وراءنا، وستمنعان تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. أود أن أطمئن المجتمع الدولي أنه لن يكون هناك أي عفو شامل عن الجرائم الخطيرة. ونؤكد على الحاجة إلى ضمان حقوق العمال المهاجرين ورفاههم.

إن نيبال تؤيد دوماً الدعوة إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، ووضع حد لتصاعد الصراع في المنطقة. ونحن نُقر الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة، ونشجع إسرائيل وفلسطين على العيش كجارين داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها.

وتتطلب الحالة في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة أكثر استباقية. وبينما نؤيد استقلال تلك البلدان وسيادتها ووحدة أراضيها، فإننا نحث الأمم المتحدة على القيام بدور نشط في إيجاد تسوية سياسية ومساعدتها على المضي قدماً نحو تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة وإعادة البناء.

نحن نرى أن شعب أوكرانيا جدير بأن يتمتع بحقه في أن يقرر مستقبله بحرية دون أي تدخل خارجي.

وبمنحنا إيماناً الثابت ونضالنا الطويل من أجل نظام حكم ديمقراطي، القوة لإدماج المتمردين الماويين المسلحين في عملية ديمقراطية سلمية، وقيادة الانتقال الناجح من الملكية الاستبدادية إلى النظام الجمهوري الديمقراطي، وبالتالي إنشاء نماذج فريدة. الأحزاب السياسية في نيبال، بما في ذلك الماويين، تعمل الآن معاً من أجل وضع دستور ديمقراطي يصدر من خلال الجمعية التأسيسية المنتخبة. تبقى حكومتي ملتزمة بجمع الأطراف، سواء داخل الجمعية أو خارجها، في إطار الدستورية والتعددية السياسية وسيادة القانون، من أجل وضع البلد على مسار السلام والاستقرار والتنمية والنظام الديمقراطي للحكم.

خطاب السيد إيراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا.
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جورجيا.

اصطحب السيد إيراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد إيراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غارياشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل بلدي هنا في الأمم المتحدة. في السنوات الأخيرة، شهد العالم خطى تحول جورجيا بخطى ثابتة نحو الحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ولقد شهدنا أوجه تقدم هائلة، وواجهنا في بعض الأحيان تحديات في رحلتنا نحو ديمقراطية أكمل وأكثر انفتاحا. نحن دولة أقوى بكثير مما كنا عليه قبل ٢٠ عاما، بل نحن دولة أقوى بكثير مما كنا عليه قبل عامين فحسب. ومع أننا أحرزنا تقدما كبيرا خلال سنوات قليلة، فإننا لا نزال ديمقراطية حديثة العهد، ولا يزال أماننا الكثير مما ينبغي عمله.

وأنا محظوظ لأنني جزء من جيل جديد من الجورجيين الذين ترعرعوا خلال السنوات التي أعقبت الحرب الباردة. وحياتي بأكملها تشكل جزءا من تغيير ملحوظ. ويرجع السبب في تقدمنا الهائل إلى التزام أبناء الشعب الجورجي بالقيم الديمقراطية ومؤازرتهم للتعاون الدولي. ولأن تحولنا الديمقراطي كان شاقا، لا نأخذ أي شيء على أنه أمر مسلم به. وكما قال الرئيس كنيدي: "نحن لا نقوم بهذه الأشياء لأنها سهلة، ولكن لأنها صعبة". ففي أوقات الشدة، خرج الشعب الجورجي إلى الشارع في احتجاجات سلمية، وجعل صوته مسموعا عبر صناديق الاقتراع من أجل ضمان استمرار مسارنا الديمقراطي. وأود أن أعرب عن إعجابي الصادق بشعب جورجيا لحيويته والتزامه بضمنا تقدمنا الديمقراطي.

واستجابة وأن تكون قادرة على التعامل مع المشاكل العالمية المتزايدة التعقيد. وإننا نؤيد توسيع العضوية في كلتا الفتتين الدائمة وغير الدائمة. ينبغي أن تكون الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في العام المقبل، مناسبة لكفالة تمثيل البلدان النامية وزيادة أصواتها في مجلس الأمن. في هذا السياق، تجدد نيبال تأييدها لرغبة الهند واليابان وألمانيا والبرازيل في أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس أمن موسع. ونحن نعتقد أيضا أن القارة الأفريقية، والدول الأعضاء التي تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ينبغي أيضا إيلاؤها الاعتبار الواجب في أي توسع.

وقد اتضح في سعة عقود للأمم المتحدة بأنها تحقق نجاحا أكبر عندما نخرم ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي نتخذها نصا وروحا. وقد قال ب. ب. كويرالا، أول رئيس وزراء منتخب في نيبال، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة في عام ١٩٦٠،

"يمكن الحل الحقيقي لمشاكل العالم، بما في ذلك مشكلة السلام والرخاء بالعالم، في إدارة سلطة الأمم المتحدة وتعزيزها وتوسيع نطاقها. سوف تُعزز هذه السلطة وتُحصن إذا احترمت كل القوى، كبيرها وصغيرها، قرارات الأمم المتحدة بأمانة وإخلاص." (A/PV.878، الفقرة ٢٣٥)

وفي الختام، تؤكد حكومتي من جديد التزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بوصفها تجسيدا للسلام والتقدم والازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سوشيل كويرالا، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

الوراء. وسيقوم الشعب الجورجي بإخضاع الحكومة للمساءلة عبر صناديق الاقتراع. ويجب أن تكسب حكومتي كل صوت عن طريق خدمة الشعب بإخلاص وتحقيق التقدم للبلد.

ونحن نقوم بتعزيز المؤسسات الديمقراطية ووضع ضوابط وموازين أقوى. ودستورنا الجديد يحقق اللامركزية للسلطة التنفيذية، ويخلق قدرا أكبر من المساءلة على جميع المستويات الحكومية. ويعمل برلماننا الآن باعتباره هيئة تشريعية حقيقية، إذ تقترح القوانين وتتم مناقشتها وتعديلها. وتعد اللجان جلسات استماع وتستجوب الوزراء. وقد تم التخلص من الأداة المطواعة القديمة. فنحن نضمن الآن حماية حقوق الإنسان من خلال استراتيجية وخطة عمل جديدتين لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتز بالقدر نفسه بسن قانون جديد لناهضة التمييز من شأنه أن يوسع نطاق حماية حقوق الإنسان ليشمل جميع المواطنين الجورجيين.

وقد استعدنا سيادة القانون بإنشاء جهاز قضائي مستقل ورسخنا المزيد من الحقوق للمدعى عليهم. لقد وضعنا حدا لإفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب، وللتعذيب وسوء المعاملة في سجوننا. وجميع الجورجيين متساوون الآن أمام القانون، وما من أحد فوق القانون. وسيستفيد الجميع من الإجراءات القضائية التي تلي أعلى المعايير الدولية.

ونحن ملتزمون ببناء وسائل إعلام قوية ومستقلة وعالية الجودة حقا. إن وسائل الإعلام، شأنها في ذلك شأن المجتمع المدني، هامة من أجل إرساء ديمقراطية قوية. ولئن كنت قد لا أتفق دائما مع ما تقوله وسائل الإعلام أو تكتبه، فسوف أكافح دائما من أجل التأكد أن لديها الحق في حرية التعبير.

وستعود هذه الإصلاحات بالفائدة على جميع مواطني بلدي. ويتمثل هدفنا في توحيد مجتمعنا من خلال سيادة القانون والديمقراطية. ويسير التزامنا بالمواءمة بشكل أوثق مع الولايات المتحدة وأوروبا، جنبا إلى جنب مع التزامنا بمواصلة التحول

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمجتمع الدولي، والبلدان الشريكة لنا المُمثلة في هذه القاعة والمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، على دعمها لجورجيا والإصغاء للشعب الجورجي. إن مواطني جورجيا لا يزالون مفعمين بالأمل على الرغم من كل التحديات التي واجهناها. ولا يزال الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية يقوم بدور رئيسي في التقدم الذي تحرزته جورجيا. ونحن نشكرهم بالنيابة عن شعب جورجيا. فتجاح جورجيا هو نجاحهم. إن رحلة جورجيا لشهادة على العمل الجيد الذي أنجزته الأمم المتحدة وشركاؤنا الدوليون.

وقد اتخذنا في العامين الماضيين خطوات ملموسة لكسر الحلقة المفرغة للفساد الحكومي والإفلات من العقاب، والاقتصاد الذي لا يستفيد منه إلا قلة. لقد قمنا بإنشاء ديمقراطية حقيقية بنظام حوكمة أكثر انفتاحا وشفافية وأكثر خضوعا للمساءلة، نظام يحترم سيادة القانون. وقد أنشأنا عقدا اجتماعيا يكافئ العمل والمشاريع، وفي الوقت نفسه يقدم الدعم للمحتاجين.

وعلى النحو الذي أقرته مختلف المنظمات الدولية، فإن جورجيا اليوم هي واقع آخر مقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، أو حتى قبل عامين فحسب. فقد تقدم كل قطاع من قطاعات بلدنا بشكل كبير، من الرعاية الصحية والتعليم إلى الاقتصاد وسيادة القانون. ونحن الآن نشهد فجر يوم جديد لجورجيا. فمؤسساتنا الديمقراطية أقوى، وسياستنا الخارجية تجعلنا أكثر أمانا. ويعمل اقتصادنا المتنامي لما فيه صالح جميع الجورجيين.

ونقوم بتعزيز ديمقراطية جورجيا وتوطيدها. إن الانتخابات البرلمانية والرئاسية والبلدية التي جرت في جورجيا خلال فترة السنتين هذه هي حقا أمر يستحق الاحتفال. ولأن ديمقراطية جورجيا تحققت بصعوبة، فلن تكون هناك عودة إلى

المجتمع الدولي من أجل تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وضمان أن تكون شاملة للجميع ومتمحورة حول الإنسان. وستتناول هذه الخطة الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتكافؤ فرص العمل لكل جورجي. المستقبل هو ملك للجيل القادم، لذلك، ومن أجل تحقيق أقصى إمكاناتهم، يجب أن تستند حماية أطفالنا وتنميتهم إلى زيادة الاستثمار في تعليمهم.

تشكل مسألة المشردين داخليا واللاجئين أكبر مصدر للقلق بالنسبة لجورجيا. فهناك مئات الآلاف من المشردين داخليا في جورجيا نتيجة للعدوان العسكري الروسي. مع ذلك، لا تزال جورجيا تستقبل اللاجئين من المناطق الأخرى التي تمزقها الصراعات. وللأسف، فإن مصادر اللاجئين الجدد آخذة في التزايد ولا تتناقص، لا سيما في ضوء الصراعات الحالية في أوكرانيا وفي الشرق الأوسط.

ونحن نقوم أيضا بكل ما في وسعنا لمساعدة أصدقائنا في أوكرانيا عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية، والدعم السياسي، والمساعدة الفنية - من قبيل إرسال الأطباء والأدوية - والعمل بمثابة ملاذ آمن للأطفال المتضررين من النزاع. كما أننا نساعدهم في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز مؤسساتهم الديمقراطية. فالتطورات الجارية في أوكرانيا تمزق قلوبنا. ونحن ندعم بقوة السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. ويحدونا الأمل في أن معاهدات السلام الأخيرة ستضع حدا للعمليات العسكرية بصورة نهائية وستشكل بداية لعملية صنع سلام لا رجعة فيها.

ويتكلم المجتمع الدولي بتأييد يتزايد كل عام لحق العودة باعتماد قرار الجمعية العامة بشأن "حالة المشردين داخليا

الديمقراطي. فالولايات المتحدة الأمريكية حليف استراتيجي هام لجورجيا. ولم تكن قطّ العلاقة بين بلدينا، وعلى جميع المستويات الحكومية، أقوى مما هي عليه الآن.

إن زيادة التكامل الأوروبي، والأوروبي - الأطلسي هي طريقنا للعودة إلى أسرة الدول الأوروبية التي نشترك معها في التاريخ والثقافة، والأهم من ذلك، القيم المشتركة. إن اتفاق الانتساب الجديد الذي أبرمناه مع الاتحاد الأوروبي وتحركنا بثبات نحو الحصول على عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، تشكّل الأساس لتلك العلاقة، وتوفر مظلة للمزيد من المشاركة. وكما قالت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل من على هذا المنبر نفسه، لا توجد تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون تنمية (انظر A/65/PV.5). إن اتفاقنا للانتساب هو المخطط العام للإنشاء التدريجي للقواعد والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الأوروبية. وقد شرع بلدي في السير على درب يتطلب القيام بإصلاحات واسعة النطاق. وسوف نفي بالتزاماتنا.

واعتقد أن التحول الديمقراطي في جورجيا يمكن أن يكون نموذجا تحتذي به البلدان الأخرى في المنطقة. وإننا نتعهد اليوم بأن نتشاطر تجربتنا مع الدول التي تمر بمراحل انتقالية مماثلة. وبينما نعمق تكاملنا الأوروبي والأوروبي - الأطلسي، نصبح أيضا اقتصادا معولما ومفتوحا حقا. ونحن نقوم باستثمارات وإصلاحات هامة من أجل إطلاق الإمكانيات الكاملة لاقتصاد جورجيا وللشعب الجورجي. فمن الرعاية الصحية الشاملة إلى الاستثمارات في الطاقة النظيفة، تصبح جورجيا جزءا من اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي يعود بالفائدة على جميع مواطنيه.

وإذ نتابع هذه الإصلاحات، فإننا نسعى إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأصبحنا نقوم بدور ريادي في التنمية المستدامة، آخذين نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على محمل الجد. ونحن مستعدون للعمل مع

منظمة حلف شمال الأطلسي من إدماج جورجيا بشكل كبير، وتقدم مبادرات تعاون ملموسة من شأنها أن تزيد من قدرات جورجيا وأمنها عموماً.

فنحن أكبر مساهم في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان من الدول غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، ونحن ملتزمون بالمشاركة في البعثة بعد انتهاء مهمة القوة الدولية. وستكون قواتنا، بمن فيهم الموظفون الطبيون وضباط الأركان والمدرّبون، على استعداد للانتشار عند بدء العملية. ونحن نخطط أيضاً للإسهام في بناء المؤسسات في أفغانستان.

ونحن نقف مع حلفائنا في مكافحة جميع أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة، في أي مكان من العالم.

ونشعر بالاعتزاز أيضاً للمساهمة في جهود الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة لبناء السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. في هذا السياق، وبوصف جورجيا ثاني أكبر المشاركين، فقد باشرت كتيبة جورجيا وسرية مشاة خفيفة مهمتهما بالفعل في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن استعدادنا للعمل جنباً إلى جنب مع حلفائنا ليس هو السبيل الوحيد الذي تسلكه جورجيا كمساهم في تحقيق الأمن العالمي. كما أننا نتبع نهجاً عقلانياً في الإسهام بخفض التوتّرات الإقليمية ومنع نشوب النزاعات.

ولأكن واضحاً، لن تضحي جورجيا أبداً بسلامتها الإقليمية وسيادتها. ومع ذلك، فإننا سنواصل البحث عن سبل لتحقيق المصالحة مع إخواننا وأخواتنا في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

ونحن الجورجيين نريد إقامة علاقة جيدة مع روسيا، ولكن ليس على حساب سيادتنا واستقلالنا، اللذين كافحنا كفاحاً مريراً من أجل تحقيقهما. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن نسعى إلى اتباع نهج جديد في التعامل مع الاتحاد الروسي،

واللاجئين من أبخازيا، وجورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“ من الضروري أن تواصل الجمعية العامة الإبقاء على هذه المسألة الإنسانية على جدول الأعمال، وأن تدعم بصلابة وعزيمة حقوق الأشخاص المشردين قسراً.

وأود الآن أن أحاطب إخواني وأخواتي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. أقول لإخواني وأخواتي الأعزاء، إنني أحلم باليوم الذي سوف نحيا فيه معاً في سلام وازدهار. ونحن ملتزمون بالسير على طريق المصالحة واستعادة السلامة الإقليمية لجورجيا وسيادتها بشكل كامل. ويجب أن نعمل على إيجاد وسيلة لهم للمشاركة في بنجاحنا، بما في ذلك الاستفادة من مكاسب اتفاق الانتساب الجديد مع الاتحاد الأوروبي.

كما أدعو الحكومة الروسية للوفاء بالتزاماتها بموجب وقف إطلاق النار الدولي لعام ٢٠٠٨ والمشاركة في البحث عن السلام والرخاء وتحقيق المصالحة. إن تاريخنا وقيمنا هي مصدر للقوة. وعندما يقترن ذلك مع موقعنا الاستراتيجي، فهذا يتيح لنا تقديم شيءٍ فريدٍ للعالم والقيام بدور عامل محرك للسلام والأمن.

ونحن نهدف، خارج حدودنا، إلى الإسهام في الأمن العالمي باعتبارنا مساهمين في تحقيق الأمن، لا مجرد مستفيدين منه. إن تفاني بلدي ليصبح مساهماً في تحقيق الأمن العالمي يتضح في تطلعاتنا للانضمام الأوروبي والأوروبي الأطلسي، وهي الركائز الأساسية لسياسة جورجيا الخارجية. استناداً إلى الإنجازات التي تحققت في العامين الماضيين، فقد أحرز بلدي تقدماً كبيراً يعزز مسيرتنا نحو الحصول على عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف. أكد مؤتمر القمة التاريخي لمنظمة حلف شمال الأطلسي من جديد على أن جورجيا سوف تكون عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل، ولا يزال شعبنا ملتزماً بتحقيق هذا الهدف النهائي. ونتيجة للقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة ويلز، فسوف تزيد

وقد تعمق تعاوننا مع تركيا والصين وكازاخستان وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان وأوزبكستان وأفغانستان لدمج ممرات النقل وفتح الطرق الجديدة التي ستجلب السلع من آسيا إلى أوروبا الغربية في وقت قياسي. تعتبر موارد الطاقة هي المحرك الرئيسي للتنمية والتكامل الاقتصادي لطريق الحرير.

ونحن نؤيد وجود خط رئيسي لنفط بحر قزوين وغازه باتجاه أوروبا. وفي العام الماضي، أعلن اتحاد شاه دنيز عن توسعة كبيرة في خط أنابيب جنوب القوقاز عبر أذربيجان وجورجيا، الأمر الذي سوف يجلب ١٦ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لأوروبا وتركيا، وآلاف الوظائف الجديدة لجورجيا. وقد كنت قبل بضعة أيام في أذربيجان للبدء في أعمال خط الأنابيب الجديد هذا ووضع لبنة القطاع الأول منه. وستؤدي هذه التوسعة إلى قرابة بليون دولار من الاستثمارات الجديدة من جانب اتحاد شاه دنيز في جورجيا وحدها. وسيؤدي ذلك، بطبيعة الحال، إلى تلقي جورجيا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي لتحسين تنميتها الاقتصادية وأمننا.

يمكن أيضا أن تكون الطاقة المتجددة النظيفة عاملا محفزا للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة. ونحن نستفيد في جورجيا من مواردنا في مجال الطاقة الكهرومائية الضخمة كي نصبح بلدا خاليا من الانبعاثات الكربونية، ونقوم بتصدير الطاقة المتجددة إلى جيراننا. إن إمكانات المنطقة كبيرة، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد لتحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس. وجورجيا على استعداد لاستخدام موقعها باعتبارها مفترق طرق استراتيجي والقيام بدورها من أجل تنشيط طريق الحرير على نحو تام. وتحقيقا لهذه الغاية، أعترزم إنشاء منتدى طريق الحرير في عام ٢٠١٥، ونحن نخطط في جورجيا لإطلاق اجتماع سنوي رفيع المستوى لجميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة بمستقبل طريق الحرير. وسيقوم المنتدى باستكشاف أفكار جديدة لتعزيز التعاون في ميادين النقل، والطاقة،

يختلف عن نهج أسلافنا. ونحن ننتهج استراتيجية مزدوجة المسار استنادا إلى كوننا جارا بناءً ومسؤولا وواقعي التفكير. ففي المسار الأول، بدأنا بإجراء حوار غير مشروط مع روسيا بشأن استئناف التجارة والعلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية. أما في المسار الثاني، فواصلنا السعي إلى تسوية سلمية لحرب آب/أغسطس ٢٠٠٨، ووضع نهاية لاحتلال روسيا الأراضي الجورجية، استنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد حقق المسار الأول نتائج هامة، وساعد على تخفيف حدة التوتر بين جورجيا وروسيا. وقد أعيد فتح التجارة وارتفعت الصادرات الجورجية إلى روسيا بما يربو على ٣٠٠ في المائة. وازدادت أيضا عمليات التبادل على المستوى الشعبي بشكل كبير. وها نحن نتعايش كجيران بهدوء أكبر. كما عمل هذا النهج على زيادة الاستقرار في منطقة جنوب القوقاز برمتها. ومع ذلك، فإن جهود جورجيا الرامية إلى الحد من التوترات والذهاب إلى روسيا حاملين غصن الزيتون لم تُقابل بنفس الروح من التعاون. وقد اتخذنا كل خطوة بناءة. لقد حان الوقت الآن لتعمل الحكومة الروسية على وقف الاحتلال، والبدء على الطريق نحو إحلال السلام الدائم.

ويلتزم بلدي باستخدام موقعه الاستراتيجي في الربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وبالتالي توسيع نطاق التجارة في أوراسيا من أقصاها إلى أقصاها. إن إعادة فتح طريق الحرير هو أحد أعظم الإنجازات التي تحققت بانتهاء الحرب الباردة. وتمثل منطقة طريق الحرير ثلثي سكان العالم و ٦٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وإذا تم استغلال إمكاناتها بالكامل، ستصبح قوة أساسية في توسيع نطاق التجارة وتطوير موارد الطاقة الجديدة وسلاسل الإمدادات، وتعزيز التبادل الثقافي. ولإطلاق تلك الإمكانيات بصورة كاملة، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مجالات رئيسية ثلاثة هي: التجارة والنقل، والطاقة، والاتصالات الإنسانية بين السكان.

وأسماء هؤلاء الضحايا الأربعة، ولكن لا أنسى آلاف المجهولين من ضحايا الأعمال الممحنة في جميع أنحاء العالم. ويرتبط هذا العمل الخسيس الذي جرى في المتحف اليهودي في بروكسل بالأحداث التي اجتاحت العالم في الوقت الحاضر. ويقوم الإرهابيون في سوريا والعراق، وكذلك في بلدان مثل الجزائر، بقتل الأبرياء كل يوم.

إن سوريا والعراق يشكلان مصدر قلق بالغ لنا. فالناس العزل والنساء والأطفال هناك هم ضحايا للمجازر والاضطهاد والتدمير وسرقة كل ممتلكاتهم - كل هذا بسبب انتمائهم إلى ثقافات، بما فيها الثقافة الإسلامية، لا يتفق معها الإرهابيون. مع ذلك، لا يوجد دين، وبالتأكيد بما في ذلك الإسلام، يقر بأننا يجب أن نقتل أولئك الذين يفكرون بشكل مختلف. وعلينا أن نقول هذا مرارا وتكرارا من أجل إزالة أي ذريعة لهؤلاء المجرمين الذين يشيعون الإرهاب.

والتاريخ الشخصي للحاني المزعوم في الهجوم الذي استهدف المتحف اليهودي في بروكسل له صدى لدينا جميعا. فهو جهادي فرنسي زار سوريا وانخرط في صفوف ما يسمى الدولة الإسلامية. ثم تنقل هذا الجهادي في جميع أنحاء أوروبا قبل ارتكاب ما يتعدى إصلاحه. وهو مسار شائع بالنسبة للعديد من هؤلاء المقاتلين الأجانب. ويشكل هؤلاء المقاتلون الأجانب تهديدا لكل بلد في العالم. إن قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ أمس الأول، هو خطوة هامة نحو تحقيق استجابة عالمية منسقة. ويجب علينا جعل هؤلاء الإرهابيين في موقف لا يصبح بمقدورهم في ظلله التسبب في الأذى، وسنقوم بذلك.

وبالإضافة إلى الدعم الإنساني الذي قدمته بلجيكا بالفعل للشعب العراقي، فقد قررت مؤخرا إرسال ست مقاتلات من طراز F-16 لدعم الحرب ضد الإرهاب في العراق. ويريد بلدي أيضا تعزيز التعاون فيما بين الدول. وتريد بلجيكا تكتيف تبادل المعلومات على الصعيد الأوروبي، وفي إطار

والتجارة، والاتصالات الشخصية بين السكان عبر طريق الحرير. وسينتقل المنتدى من المناقشة إلى العمل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أنني على ثقة كبيرة بأنه تنتظرنا أفضل السنوات، أما أسوأ سنواتنا فهي الآن جزء من التاريخ. وإنني على ثقة بأن الجورجيين قد اجتمعوا معا للمضي بأمثنا قُدمًا والوفاء بوعد تحقيق الدولة الجورجية الكبرى والقوية والمستقلة والحرّة. وبالعامل معا، ليس هناك حدود لما يمكن لجورجيا والمنطقة والعالم تحقيقه. وإنني أتطلع إلى رؤية العديد من الحاضرين هنا اليوم في تبليسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيراكلي غارياشفيلي، رئيس وزراء جورجيا من المنصة.

خطاب السيد إيو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد إيو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد إيو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيرا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد إيو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دي روبو (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): ميريام ريفا، إيمانويل ريفا، دومينيك سابيرير، ألكسندر ستيرينس - هذه أسماء أربعة أشخاص قتلوا بوحشية في بروكسل في ٢٤ أيار/مايو. وقد قُتل الأربعة لمجرد أنهم كانوا في المتحف اليهودي، المؤسسة المكرسة للثقافة والمعرفة والذكاء. ذكرت

أيضا أقل كلفة بكثير من الإدارة اليومية للانتفاضات والعنف. وفي العديد من الأزمات اليوم، نرى الدول المعنية في موقف ضعف شديد أو حتى فاشلة في واقع الأمر.

وتعيين رئيس وزراء جديد في العراق يبعث بالرسالة الصحيحة للاندماج والتسامح. واسمحوا لي أن أذكر أمثلة أخرى على هذا المبدأ.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، شاهدنا في يأس صيف هذا العام إطلاق الصواريخ على إسرائيل والقصف واسع النطاق لغزة. وقد قُتل أكثر من ١٠٠ ٢ فلسطيني و ٦٧ إسرائيليا أثناء القتال. الحرب ليست حلاً. وليس هناك سبيل آخر لتحقيق السلام - الحل القائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن - إلا بالعودة إلى المفاوضات. ومن الواضح أن الوضع الراهن ليس خيارا. ويجب أن نضع تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مرة أخرى في صدارة الاهتمامات الدولية. وسوف تشكل التسوية أيضا عاملا هاما في تحقيق الاستقرار والسلام للمنطقة بأسرها وللعالم. وعليه، فإننا نرحب بجهود الرئيس أوباما في هذا الخصوص، ونأمل أن يواصل العمل في هذا الاتجاه حتى اليوم الأخير من ولايته.

والربيع العربي هو من الأمثلة الأخرى على ما أتكلم عنه. لقد كانت ثورة مشروعة وتعبير عن تطورات حقيقية للديمقراطية والازدهار. يجب أن نلاحظ أن الفوضى والإرهاب قد طغيا في بعض البلدان على الديمقراطية لفترة طويلة، في حين أننا نشهد في حالات أخرى العودة إلى الدولة الشمولية. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتشجيع الديمقراطية والسلام والازدهار.

وفيما يتعلق بأفريقيا، التي تتشاطر بلجيكا معها تاريخا طويلا مشتركا، فهي في حركة ثابتة إلى الأمام وتبتعد كل البعد عن القوالب النمطية الشائعة. ويجب علينا أن ندعم تنميتها الاقتصادية والتعليمية والسياسية بقوة. في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

منظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن، يجب أيضا بذل جهود وقائية كبيرة لمنع الجهاديين الطامحين من الوصول إلى مناطق القتال. ويجب علينا أن نمنع تجنيد وتدريب ونقل مواطنينا الذين قد يميلون للانضمام إلى الجماعات الإرهابية. وبالنسبة للقاصرين على وجه الخصوص، يجب على كل بلد أن يظهر أقصى درجات اليقظة فيما يتعلق بمراقبة الحدود.

وتجسد المعركة التي نخوضها ضد الإرهاب النزاع بين فهمين للحياة: احترام البشر الموجود لدينا وليس لدى الإرهابيين. والدفاع عن الحرية دائما وفي كل مكان، الأمر الذي لا يريده الإرهابيون؛ والتسامح، في حين يفرض الإرهابيون التعصب ويدعون إليه. فالحياة لا تقدر بثمن بالنسبة لنا؛ أما بالنسبة لهم فلا قيمة لها.

ونحن نعلم أن الأعمال العسكرية وحدها لا تكفي. وهنا، كما هناك، المطلوب هو التركيز على التعليم، والدعم التعليمي، والانفتاح على الآخرين والعالم. وينبغي أن يكون هدفنا نزع أفكار التطرف من الراديكاليين الميالين للعنف. ولا يسعني إلا أن أفكر في أن الكارثة الإنسانية التي نشهدها هي أيضا نتيجة الهزيمة الساحقة - هزيمة السياسيين الذين فضلوا الحلول العسكرية وما يسمى الحرب الوقائية سيئة السمعة.

ومنذ بضع سنوات، رفضت بلجيكا المشاركة في عملية من هذا القبيل في العراق. وكيف يمكننا أن لا نرى أن الإحباط والإذلال قد أديا إلى زيادة تعزيز التطرف؟ وبما أن الأمور قد آلت إلى ما هي عليه، يجب علينا الآن أن نتعامل مع الحالة الطارئة واتخاذ إجراء، بما في ذلك عسكريا. ولكن يجب علينا أيضا أن نفكر في المستقبل والاستثمار في العمل المدني بطريقة مستدامة. ويجب أن يحظى إنشاء دولة تحمي مواطنيها بالأولوية في كل مكان. إن تعزيز سيادة القانون وتحسين ظروف المعيشة هما أفضل طريقة لمنع نشوب الأزمات. وهذه الاستجابات

للحصول على المياه أو الخدمات الصحية الأساسية، وهم يعانون من سوء التغذية. من يصدق أن الناس تعيش في حالة من هذا القبيل، وأن حالتهم هذه لن تعتبر فضيحة أخرى؟ كما يبدأ المجتمع الدولي - مجموعة السبعة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بالتصدي للتهرب من دفع الضرائب. وهذا أمر بالغ الأهمية، شأنه في ذلك شأن مكافحة الفساد. لن يكون هناك تقدم بشري كبير دون وجود أخلاقيات في الأمور المالية على الصعيد العالمي. ومسؤوليتنا ضخمة في هذا الصدد.

وعدد كبير جدا من النساء والرجال لا تتاح لهم إمكانية الحصول على العمل أو السكن، لمجرد أنهم من أصل أجنبي. والعديد من النساء عرضة للعنف الجسدي أو المعنوي لمجرد كونهن نساء. وعدد كبير من الناس - المثليات والمثليون جنسيا ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية - يتعرضون للاضطهاد والرفض لمجرد أنهم مختلفون أو يحبون بطريقة مختلفة. كما أن مسؤوليتنا معا تتمثل في أن نشجبه ونكافح على نحو منظم جميع أشكال الظلم والاعتداءات على حقوق الإنسان.

وبوصف بلجيكا مفترق طرق للعديد من الثقافات، فإنها دائما واحدة من البلدان الأكثر انفتاحا في العالم. ولديها مستوى معيشة عال. وعلى الرغم من أنني أعتقد أن التفاوتات لا تزال كبيرة جدا في بلجيكا، فهي الأصغر في أوروبا. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الدعم المدني الذي تنظمه الدولة البلجيكية. وعلى وجه الخصوص، فإن نظامنا الصحي استثنائي ومتاح للجميع. وعلاوة على ذلك، بلجيكا هي بلد متعدد الثقافات بديموغرافيتها والهجرة المتنوعة والوفيرة ليها. في بلدنا، يشكل احترام الآخر وثقافة التوافق جزءا من تراثنا الثقافي.

بلجيكا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، تمضي على طريق التضامن مع الشعوب التي تواجه صعوبات. ونحن نرغب في مساعدة هذه البلدان على تحقيق تطلعاتها المشروعة من أجل عالم أكثر عدلا. كما يجب علينا أن نظل يقظين حتى لا نقع

لا سيما في شرق البلد، فإن جعل المجموعات المسلحة في وضع لا يمكنها فيه إلحاق الأذى هو ضرورة ملحة. ينبغي أن تكون أولوياتنا هي مكافحة التطرف الديني في منطقة الساحل ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. يجب علينا أيضا أن نحشد جهودنا لدعم السكان في أفريقيا الذين يواجهون وباء إيبولا المرعب.

وها نحن نشهد زعزعة استقرار واسعة النطاق على أطراف أوروبا. إذ تُنتهك الحدود المعترف بها دوليا وتواجه أوكرانيا تحديا رئيسيا بأن تكون شاملة للجميع وممثلة لكل من الأقليات وغالبية السكان هناك.

وفيما يتعلق بطائرة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH-17، التي توفي فيها ستة مواطنين بلجيكين، فإن الوقائع المعروفة حاليا تدل على وقوع جريمة، ونحن ننتظر بفارغ الصبر التقرير النهائي للخبراء المستقلين، الذين يجب أن تؤمن لهم حرية الوصول إلى الموقع وأن تُلبي جميع طلباتهم.

لن يجل السلام إلا إذا انتصر التسامح على الأعمال الوحشية. ويجب علينا أن نعمل معا. ولذلك، أرحب بالمبادرة الأمريكية لإطلاق عملية بحث في دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها لا بديل له. وهي المكان الوحيد الذي يستطيع فيه ممثلو العالم بأسره التحدث إلى بعضهم البعض. ومن المؤكد أن عمل المنظمة ينبغي أن يتطور ويقر بأن حق النقض قد استخدم في بعض الأحيان ليحول دون اتخاذ إجراءات معينة. انا منفتح على عملية البحث التي بدأت في هذا الصدد. ومع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة الحفاظ على هذه الدار المشتركة بأي ثمن وتشجيعها على العمل. ولذلك السبب أود أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة الرامية إلى المزيد من تحسين أداؤها.

والعالم لا يزال يطرح لنا تناقضات لا تحتمل. ويعيش العديد من البشر اليوم في فقر مدقع. وليس لديهم سبل آمنة

جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة بيرساد - بيسيسار (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وأهنئ السيد جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، الذي خلال فترة توليه منصب الرئيس وضع حجر الأساس وهياً الظروف لصياغة خطة تنمية جديدة ترمي إلى التأثير على التنمية المستدامة لأعضاء الجمعية العامة.

كما أود أن أهنئ الرئيس الجديد على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. تأتي فترة ولايته في وقت تواجه فيه الأسرة العالمية تهديدات خطيرة جدا من فيروس إيولا ومن ما أسميه فيروس الإرهاب، التهديدات التي تستوجب منا أن نرتب مواردنا البشرية والمالية وغيرها في شراكة عالمية تهدف إلى مكافحة هذه الأوبئة الحديثة. كما تأتي فترة ولاية الرئيس ونحن على وشك البدء في المرحلة الثانية من صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأنا واثق، ومتأكد من أننا جميعا واثقون، بأنه سوف يدير الأعمال ويقودها بامتياز.

اليوم، من دواعي الشرف لي أن أتشاطر مع الجمعية العامة وجهات نظر حكومة ترينيداد وتوباغو بشأن أولوياتنا لإنجاز وتنفيذ خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا للموضوع الذي اختاره الرئيس باقتدار. في العام الماضي نظرنا في الكيفية التي يمكن بها أن نمهد الطريق للعملية المقرر إطلاقها خلال هذه الدورة التاسعة والستين بشأن وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت حينها إلى أنه عندما اعتمدنا إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) وعرضنا الأهداف الإنمائية للألفية، تم فتح فصل جديد للأمم المتحدة (انظر A/68/PV.10) ذلك الفصل من شأنه أن يرى الأمم المتحدة متمركزة كوسيلة لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الأكثر ضعفا، في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر والجوع، ومن أجل توفير بيئة من

في فخ الانحدار الاجتماعي وزيادة أوجه التفاوت. كل التقدم الأخلاقي الذي حققناه ثمين ويجب الحفاظ عليه.

وأود أن أحتتم بياني بالقول أن الأخوة البشرية ليست مثالية. وهي التي تسمح لنا في كثير من الأحيان بتحقيق تقدم كبير. ويجب أن نتجاوز الحدود لنُنشئ أشكالاً عديدة من التعاون، ونقلل من أوجه التفاوت ونبعث بأمل جديد. فالأخوة البشرية هي العقبة الأقوى أمام الحرب والعنف. وهي تلك الأخوة التي سوف تمكننا في المستقبل من تشاطر أفضل لموارد الكوكب، وتوفير مستقبل لكل طفل والتأكد من أن السلام يسود في كل مكان وللجميع.

وأطمئن أعضاء الجمعية إلى أن بلدي سيواصل بذل قصارى جهده من أجل تحقيق التقارب بين الشعوب. فنحن نؤمن بالمشاركة والتضامن، وبالتالي نرى أنه من الطبيعي تماما أن نواصل دعم العديد من الدول الأعضاء في حالات كفاحها الكثيرة من أجل تحقيق السلام والعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيليو دي روبرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا من المنصة.

كلمة السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحبت السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء

ويسرني أيضا أن أشدد على أن بلدي مهياً جيداً لتحقيق نسبة ٧٠ في المائة من الأهداف الـ ٤٣ عبر الغايات الثماني التي تعتبر ذات صلة بالسياق الوطني. وتتألف النسبة المتوية من ٤٢ في المائة من الأهداف التي قد تحققت بالفعل، و ٢٨ في المائة من تلك التي من المحتمل أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. لذلك نحن نقول انه مع النجاح الجيد والدروس المستفادة فأنا نعرف ما الذي ما زال يتعين علينا عمله.

أنتقل الآن إلى مناقشة قصيرة بشأن الجماعة الكاريبية. ترينيداد وتوباغو، كجزء من منطقة الجماعة الكاريبية والمجتمع العالمي، ترحب بنتائج مختلف المنجزات في العملية التي حققناها حتى الآن. وبوصفنا عضواً في الجماعة الكاريبية، فإننا نشارك بنشاط في الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. ولذلك كنا الشاهد على المشاركة والاهتمام العالميين الواسعين النطاق وغير المسبوقين في تلك العملية ونتائجها. وبوصف صياغة أهداف التنمية المستدامة جهداً جماعياً فقد انطوت بلا شك على روح الانفتاح وشمول الجميع والشراكة، وهي أمور كلها تركز عليها هذه المرحلة الجديدة من رسم السياسات وتنفيذها. إلى جانب تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، تشكل الأهداف الـ ١٧ التي اعتمدت في تموز/يوليه أساساً متيناً.

وأرى بكل احترام أنه خلال إنجاز وتنفيذ الخطة الإنمائية القادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥، يجب وينبغي علينا أن نعطي الأولوية للمسائل الرئيسية لهذه الدورة للجمعية العامة. وقد حددتُ أربعاً من هذه الأولويات. الأولى، أعتقد أن الأمر يعود إلينا في تحديد التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. حتى في السنة الواحدة المتبقية أمامنا، يمكننا بجهد أكثر التزاماً أن نحز المزيد من التقدم في أهدافنا الأصلية وكما يبرز تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤: حالة الشراكة العالمية

شأنها تمكين الدول على تنمية اقتصاداتها، وبالتالي مساعدة شعبها للخروج من برائن الفقر الدائم.

يجب علينا الآن وضع التدابير موضع التنفيذ لتحفيز نهج استباقي، بدلا من نهج يقوم على رد الفعل لمسألة التنمية في هذه الخطة التحولية لما بعد عام ٢٠١٥. مع تجربة التحديات والدروس القائمة في السنوات الـ ١٤ الماضية في تنفيذ أهداف الإنمائية للألفية، فنحن الآن عند منعطف حاسم في وضع العناصر التي اتفقنا عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) موضع التنفيذ، بحيث تشكل المستقبل الذي نصبو إليه. وقد بُني النموذج الحالي على ما اتفقنا عليه في مؤتمر قمة الألفية، ولكنه بطريقة ما لم يرق إلى مستوى التوقعات العديد من البلدان النامية.

ومع ذلك، فإن حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو تمكنا من تحقيق هذا الهدف، لأنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من إطار السياسة العامة المتوسطة الأجل لعام ٢٠١١، التي قمنا بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها وموائمتها مع الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل لترينيداد وتوباغو. وتبعاً لذلك، فإن بعض الأهداف والغايات والمؤشرات قد جرى تعديلها في ضوء الظروف التنموية الفريدة لترينيداد وتوباغو، وتحقيقها العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى هذا النهج، على سبيل المثال، إلى تعديل أهداف التعليم، بما في ذلك تحقيق التعليم للجميع في مرحلة الطفولة المبكرة ونسبة مشاركة في التعليم العالي بلغت ٦٠ في المائة.

ومع ذلك، يسعدني أن أقول إننا قد تجاوزنا مستويات تحقيق العديد من الأهداف الخاصة بنا، فضلاً عن بعض الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، لدينا الآن في ترينيداد وتوباغو تعليم ابتدائي وثانوي مجاني وشامل للجميع وكما قلت فنحن قد تجاوزنا هدفنا المتمثل في بلوغ نسبة الـ ٦٠ في المائة في التعليم العالي ونسبة الـ ٦٥ في المائة من المشاركة. ذلك مجاني أيضاً.

قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، لدينا قاعدة صلبة لتصميم شراكة عالمية تدعم القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة.

ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام التجميعي الذي ينبغي أن يضع جميع هذه العناصر في سياق خطة متكاملة تماماً للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وأفريقيا. وكما قرر المشاركون في مؤتمر متخصص في وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، من الواجب أن يعالج التقرير المقبل للأمين العام على نحو ملائم الوثيقة الختامية (A/CONF.223/3، المرفق) الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية - إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية - الذي اختتم أعماله مؤخراً.

والأولوية الثالثة هي أن نعيد تنشيط الشراكة العالمية دعماً للتنمية المستدامة. وأبرز مشروع تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ أن أنماط التمويل والاستثمار الحالية لن تحقق التنمية المستدامة. وهو يخلص في الواقع إلى القول بأنه

"بينما سيتم صوغ السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني، سيتطلب تحقيق التنمية المستدامة الدعم والتعاون الدوليين".

تلك هي الشروط الأساسية لإقامة شراكة عالمية من أجل دعم التنمية المستدامة. ومع ذلك، من أجل جعل هذه الشراكة ذات مغزى، فإنني أرى بكل احترام أنهما يجب أن تشمل أيضاً العناصر الأربعة التالية على وجه التحديد:

أولاً، يجب أن تشمل إصلاح المؤسسات المالية الدولية وأن تستهدف القصور المنهجي مع التركيز على بناء القدرة

من أجل التنمية، فإنه على الرغم من إحراز تقدم في بعض المجالات، ولا بد من تسريع المكاسب: وفي بعض المجالات تدعو الحاجة إلى بذل جهود متجددة من أجل سد الثغرات الهائلة التي لا تزال قائمة. وبعض تلك الثغرات قائمة في مجالات هامة مثل الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، وفي القدرة على تحمل الديون لأمد طويل، ولا سيما بالنسبة للدول الصغيرة، وهذا عنصر أساسي في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. التنفيذ سيكون أحد الوسائل الرئيسية لقياس التزامنا تجاه التطلعات إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والأولوية الثانية هي تفعيل "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) في مؤتمر ريو+٢٠ المعقود عام ٢٠١٢، اتفقنا على العديد من العناصر الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وانطلاقاً من ذلك، لدينا الآن العديد من الوثائق الهامة لزيادة اطلاعنا وإرشادنا على الطريق إلى الأمام. لدينا، على سبيل المثال، تقرير الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية (A/66/700)؛ أهداف التنمية المستدامة؛ تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ نتائج الحوارات المنظمة المعنية بألية تيسير التكنولوجيا (انظر القرار ٦٨/٢١٠) وإطار السنوات العشر لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ويتناول "المستقبل الذي نصبو إليه" بإيجاز أيضاً بعض التحديات الرئيسية والناشئة التي يجب أن نعالجها على نحو عاجل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعض هذه المسائل، وكما تذكر الجمعية، تشمل الأمراض غير المعدية والحاجة الملحة المتزايدة للتصدي لتغير المناخ وضرورة تلبية احتياجات الفئات المهمشة، بما فيها النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات الدائمة. وهذه هي اللبنة الأساسية للمستقبل الذي نصبو إليه والتي تشكل أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإلى جانب الدعم المؤسسي من

بشكل ثابت على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مع التسليم بأن الاحتياجات المالية للبلدان النامية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه لا يمكن تلبيتها من الموارد المحلية وحدها، بالنظر إلى الطلبات المتنافسة على الأموال العامة. وأعتقد أن كل رئيس حكومة وكل رئيس دولة يدرك تلك المصالح المتنافسة في بلده.

لذلك، من الضروري وضع الصندوق الأخضر للمناخ في حيز النفاذ في وقت مبكر. ويحدوني الأمل في أن الشراكات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٤، المعقود في يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر، ستعمل على حفز المزيد من العمل الطموح بشأن تغير المناخ في المستقبل القريب وكذلك في الأجل الطويل وبناء الزخم اللازم لإنجاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في ليما في كانون الأول/ديسمبر وفي باريس في عام ٢٠١٥.

تلك هي عناصر الإطار العالمي التي ينبغي أن تشغل اهتمامنا الكامل وأن نلتزم بها تماماً على مدى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وسيتم دعم تلك العناصر من خلال اتخاذ إجراءات داعمة حاسمة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبالنسبة لنا في سياق الجماعة الكاريبية، ما فتئنا نقوم بدورنا كمنطقة دون إقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة من أجل تعزيز التكامل الإقليمي لدعم التنمية المستدامة لجميع شعوبنا. واتفق رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية على رؤية

”لجماعة كاريبية متكاملة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود؛ تعتمد على المعرفة والتميز والابتكار والإنتاجية؛ جماعة يتمتع فيها كل مواطن أو مواطنة بالأمن وتتاح له الفرصة لتحقيق إمكاناته مع ضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؛ ويساهم ويشارك

على التكيف التي يمكنها الحفاظ على النمو في الاقتصادات المفتوحة والضعيفة.

ثانياً، يجب أن تشمل الاستكمال الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، الأمر الذي سيكفل عدم استمرار قواعد التجارة والتبادل التجاري في العمل لإبطاء أو عرقلة أو إلغاء مكاسب التنمية وتطلعات اقتصاداتنا الصغيرة والضعيفة جداً. وأشار إلى أنه من المقرر عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥. وسيكون ذلك اجتماعاً هاماً للغاية لكفالة أن تصبح الشراكة العالمية المفيدة والفعالة من أجل التنمية حقيقة واقعة من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثاً، فيما يتعلق بتنشيط الشراكة العالمية لدعم التنمية المستدامة، أود أن أؤكد بشدة على دعم ترينيداد وتوباغو لوضع حد للحظر الاقتصادي المفروض على كوبا. فاستمرار تلك التدابير ضد بلد نام يقوض تطلعاتنا الجماعية إلى خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يتخلف فيها أحد عن الركب.

رابعاً، يجب أن تكون أولويتنا التصدي لفجوة إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ لتحقيق الهدف المتمثل في إبقاء متوسط الزيادة في درجات الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات السابقة للمرحلة الصناعية للحد من الزيادة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة وإبرام اتفاق طموح وملزم قانوناً بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ على أن يُطبق اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وينبغي لذلك الاتفاق أن يضع العالم على الطريق الصحيح نحو تحقيق تعادل الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٧٠. وبفعل ذلك، نضمن أن يدعم المناخ العالمي التنمية المستدامة للأجيال الحالية فضلاً عن الأجيال القادمة.

ينبغي أن يراعي عملنا الجماعي بشأن تغير المناخ بقاء الدول الأكثر ضعفاً على وجه الخصوص، مثل دولنا الجزرية الصغيرة النامية، بما أنها على الخط الأمامي للآثار الشديدة على نحو متزايد الناجمة عن تغير المناخ. وينبغي أيضاً أن يركز

وتمشيا مع هذا النهج، أنتقل إلى مسألة أخرى قريبة من قلوبنا في المنطقة فيما نواصل رفع لواء القضية العالمية المتمثلة في الحقيقة والعدالة والمصالحة في سياق العدالة التعويضية لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وذريتهم. وقد عقدنا العزم كمنطقة على الدخول في حوار بشأن التعويضات مع الدول الأوروبية التي امتلكت الرقيق سابقا من أجل معالجة الإرث الحي لهذه الجرائم. وهذا عنصر بالغ الحيوية للتطلعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حيث تُرك ضحايا هذه الجرائم وذريتهم في حالة من الحرمان الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تُركوا في حالة حرمان كانت كفيلة باستمرار معاناتهم ووهنهم حتى اليوم، واتخاذ إجراءات لتعويضهم هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يخفف معاناتهم.

وأنا أرى أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في بيئة يوجد فيها أشخاص محرومون من حقوقهم الأساسية في العيش دون خوف، بالإضافة إلى الحرمان اليومي من الحصول على ضروريات الحياة بسبب ويلات الحرب والأنواع الأخرى من عدم الاستقرار. ولهذا الأسباب، تشعر ترينيداد وتوباغو بالقلق إزاء التطورات في أوكرانيا وفي أجزاء أخرى من العالم، والتي تسبب في الألم والمعاناة للمئات من الضحايا الأبرياء. فهم أيضا يجب أن يُسمح لهم أن يعيشوا بحرية.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ ببالغ القلق استمرار الفشل في التوصل إلى حل دائم للصراع العربي - الإسرائيلي المستمر منذ عقود والذي أدى إلى خسائر هائلة في الأرواح وتدمير للممتلكات في قطاع غزة، وخلف ندوبا عاطفية ونفسية لدى ما يقرب من ٢ ٠٠٠ أسرة من الذين فقدوا أحبائهم. ولا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالتفاوض حول الحل القائم على وجود دولتين باعتبار ذلك أفضل السبل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم في المنطقة حتى يتسنى لشعب فلسطين، الذي طال حرمانه من مكانته اللائقة في المجتمع الدولي، أن يعيش

في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لها. جماعة يمكن أن تكون قوة موحدة وقادرة على المنافسة في الساحة العالمية“.

تلك الرؤية هي الطموح الجماعي للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وقد جرى الاتفاق عليها في سياق الخطة الإطارية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وستحقق تلك الخطة من خلال تنفيذ ست أولويات استراتيجية متكاملة والتي تشمل بناء القدرة على الصمود اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وتكنولوجياً من خلال سياسة خارجية منسقة ومن خلال البحوث والتطوير والابتكار.

ودعما لتنفيذ تلك الأولويات الست، دعا رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي ستعمل جنبا إلى جنب مع ما نحن بصدد مناقشته في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، والتي يتعين أن تركز على القضاء على الفقر بوصفه ركيزة أساسية، وأن تعتمد نهجا محوره الإنسان من خلال خطة متفق عليها بين الحكومات، تضم في إطارها مقاييس أوسع نطاقاً ونهجاً ومعايير مناسبة، تكون مُكملة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كقياس للتنمية. والأهم من ذلك، يجب أن تهيئ هذه المقاييس الأوسع نطاقاً بيئة سياسات عالمية ملائمة بقدر أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية وتتيح قدراً أكبر من الاتساق في السياسات عبر المؤسسات، بما فيها تلك العاملة في مجالات التجارة والتمويل والبيئة والتنمية.

وهذه المبادرات الإقليمية لدعم التقدم في التنمية المستدامة لشعوب الجماعة الكاريبية يجري تصميمها وتنفيذها في سياق استراتيجية أوسع نطاقاً للتخفيف من آثار الضعف المتأصل في بلداننا الصغيرة والمفتوحة. وفي سياق قاعدة الموارد الضيقة والمحدودة، يتم التركيز على رعاية الموارد البشرية وتميئتها من خلال التركيز على الابتكار وروح المبادرة. وهو نهج يركز على الأعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية وتوفير حياة كريمة.

عام ٢٠١٥. ويتعلق أحد هذه القرارات بمقر أمانة المعاهدة. ومنذ أكثر من سنة، أعلن بلدي ترشحه لأن لاستضافة مقر الأمانة في بورت أوف سبين. ويحظى ذلك المسعى بتأييد جميع دول الجماعة الكاريبية الـ ١٤ وحصل حتى الآن على دعم عدد من الدول من مناطق مختلفة. وسيكون من التطورات البارزة استضافة هذه الهيئة الهامة في منطقة متضررة بشكل غير متناسب من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وارتباطها بالجرائم الأخرى العابرة للحدود، كالاتجار بالمخدرات. ومن شأن ذلك أن يساعد في التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، وأن يساهم في التقليل، إن لم يكن القضاء على، الأسلحة غير المشروعة الموجودة في أيدي المجرمين الذين ما زالت أفعالهم تهدد التنمية المستدامة في منطقتنا.

تلتزم حكومة ترينيداد وتوباغو بتوفير الموارد اللازمة لاستضافة أمانة المعاهدة، وهو ما تم إبلاغه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأناشد مرة أخرى جميع الدول التي لم تعلن بعد عن تأييدها لترشيحنا أن تفعل ذلك وأن تكفل مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لمقار الهيئات العالمية الرئيسية. وبكل الاحترام، أرى أنه لا يجب لأي بلد أو منطقة مواصلة احتكار استضافة المؤسسات الهامة التي يتم إنشاؤها من أجل مصلحة الجميع.

تشعر ترينيداد وتوباغو بالارتياح إلى أنه من بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر، يكفل الهدف ٣ الحياة الصحية ويعزز الرفاه لجميع الأعمار. فصحة ورفاه شعوبنا أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان أنماط حياة منتجة والتي تشكل عاملاً حاسماً للتنمية الاقتصادية المستدامة والنمو وإنجاز خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تكفل إحداث تحول. والصحة والرفاه هما أحد المجالات المواضيعية العشرة التي حددتها الحكومة في ترينيداد وتوباغو.

في جو أفسح من الحرية مع إخوتهم وأخواتهم الإسرائيليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى حل الصراع ورفع الحصار غير القانوني المفروض على الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٥.

وبالمثل، وبوصفنا من المشاركين في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية والذي اتخذ في اجتماع قمة يوم الأربعاء، لا نزال متفائلين بأن القرار قد يكون بمثابة حافز لزيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

لقد كنا في ترينيداد وتوباغو ضحية للإرهابيين في عام ١٩٩٠، عندما وقعت محاولة انقلاب من قبل إرهابيين ومتطرفين ضد الحكومة المنتخبة حديثاً. ولعل الأعضاء يتفقون على أن هذه الظاهرة الإرهابية الجديدة يمكن أن يُطلق عليها اسم "فيروس" الإرهاب حيث أنها تنتشر في كل أنحاء الأسرة العالمية. ولعل الجمعية العامة تنفق معي على أن الإرهاب يقوض وسيواصل تقويض السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن لشعوب الشرق الأوسط ومناطق أبعد من ذلك.

كما يذكر أعضاء الجمعية، فقد قلت في خطابي الافتتاحي أمام هذه الهيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.20)، إن الوقت قد حان لاعتماد معاهدة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وأصبح ذلك الآن تاريخاً إثر اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة عقب المناسبة الرفيعة المستوى لتوقيع وإيداع المعاهدات يوم أمس، فهي تضم الآن العدد المطلوب من الدول الأطراف كي تدخل حيز النفاذ، الأمر الذي يحتمل أن يكون في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونحن سعداء للغاية بذلك.

وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة سيلزم الدول الأطراف باتخاذ قرارات هامة لتنفيذ أحكام المعاهدة في المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي من المرجح أن يُعقد بحلول منتصف

أو تجعلهم على الهامش وليس في المركز، لن تحقق التنمية المستدامة وسيكون مآلها الفشل. ويتعارض هذا الفشل مع الالتزام الذي قطعناه جميعا ومع الأهداف التي نسعى من أجلها في الجمعية العامة. وعملنا يليق بنا جميعا، معا في شراكة عالمية، من أجل تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلت به من فورها

اصطحبت السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلمار محرم أوغلو مامادياروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد مامادياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية) في البداية، أود أن أهنئ صديقي العزيز السيد سام كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأتمنى له كل النجاح في إنجاز هذه المهمة التي تتطلب مسؤولية كبيرة. كذلك نعرب عن تقديرنا للسيد جون آش على كل ما قام به من جهود جبارة خلال ترؤسه للدورة الثامنة والستين.

تؤكد أذربيجان من جديد التزامها بتنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة والتوصل إلى اتفاق بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن سجل بلدي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فريد حقا. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي لأذربيجان بواقع ٣,٤ أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، والآن يشكل اقتصاد أذربيجان أكثر من ٨٠ في المائة من اقتصاد منطقة جنوب القوقاز.

إن معدل النمو الاقتصادي المنقطع النظير قد تحقق بفضل الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والتحول السريع إلى اقتصاد

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة الكاريبية، التي ننتمي إلى عضويتها، مسؤولة إلى حد كبير عن توجيه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة اتخاذ قرار لتركيز الاهتمام على الآثار المترتبة على الأمراض غير المعدية بوصفها أحد العوامل الرئيسية للوفيات البشرية. ومع ذلك، وبينما نواصل اتخاذ خطوات واسعة في معالجة حالات الإصابة بهذه الأمراض، فإننا نعي الحاجة إلى مكافحة انتشار الأمراض المعدية في منطقتنا وفي مختلف المناطق، وهو أمر يهدد بقاء الشعوب في العديد من الدول.

وقد حظي قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤)، الذي شاركت ترينيداد وتوباغو في تقديمه، بتأييد الأعضاء بالإجماع، بما في ذلك تأييد الأمين العام، للتصدي لفيروس الإيبولا. ونهني الأمين العام. وتعهد الأعضاء باتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي لمكافحة تفشي الإيبولا، وذلك استكمالا لجهود بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا. ولا تزال ترينيداد وتوباغو تلتزم بالقيام بدورها في القضاء على الأمراض المعدية التي تقوض صحة ورفاه شعبنا.

ولهذا السبب، وقبل اتخاذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) بشأن الإيبولا، وبصفتي رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو، كتبت إلى الأمين العام للجماعة الكاريبية طالبة عقد اجتماع للدول الأعضاء في الجماعة لمناقشة الموافقة على استجابات مستدامة على صعيد السياسات المتعلقة بمسائل الصحة العامة، بما في ذلك حمى شايكونغونيا وفيروس الإيبولا، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

وأخيرا، لتكن الجمعية العامة على يقين من دعم حكومة ترينيداد وتوباغو لمساعدة أسرة الأمم المتحدة في صياغة خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. ولن يأتي دعمنا من خلال تمثيلنا في الأجهزة المختلفة لهذه المؤسسة العالمية فحسب، بل أيضا من خلال مواصلة اعتماد سياسات على الصعيد الوطني موجهة نحو جعل البشر محورا لكل الأهداف الإنمائية. وأقول مرة أخرى: إن أي خطة للتنمية، تجعل الناس يشعرون بالغرابة

شبكة الإنترنت، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، وموارد المعلومات الإلكترونية لعشرين بلداً في جميع أنحاء المنطقة. واعترافاً بقيمة النقل باعتباره آلية هامة من أجل التنمية المستدامة، أطلقت أذربيجان بنجاح عدة مشاريع إقليمية تُعنى بالهياكل الأساسية. وخط السكك الحديدية المعروف باسم خط باكو - تبليسي - كارس يمثل حلقة وصل هامة تربط بين أوروبا وآسيا.

إزاء الخلفية المتمثلة في التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، من الحيوي التشديد باستمرار على أهمية تعزيز القيم الرئيسية لمختلف الثقافات، وتعزيز تفاهم أفضل وتشجيع الاحترام المتبادل بين مختلف المجتمعات المحلية. إن كون أذربيجان تقع بين قارتي آسيا وأوروبا العظيمة يجعلها في موضع فريد، حيث يلتقي الشرق والغرب، وتتعايش ديانات العالم الرئيسية في سلام، وحيث تُتم في وئام قيم وتقاليد الثقافات المختلفة بعضها بعضاً. وليس من قبيل الصدفة أن أذربيجان استضافت في السنوات الأخيرة العديد من الأنشطة الدولية الرامية إلى تشجيع الحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم فيما بين مختلف الديانات والمعتقدات والثقافات.

ما برح العنف وهشاشة الأوضاع من أكبر العقبات التي تعوق التنمية. وما زال المجتمع العالمي يواجه انتهاكات خطيرة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا تزال شعوب في جميع أنحاء العالم تعاني من الحروب المدمرة، والعدوان، والاحتلال العسكري والتطهير العرقي. واستخدمت أرمينيا القوة ضد سلامة أذربيجان الإقليمية وسيادتها لأكثر من ٢٠ سنة. واحتلت ٢٠ في المائة تقريباً من الأراضي الأذربيجانية، وقامت بعمليات تطهير عرقي ضد حوالي مليون أذربيجاني، مما أدى إلى القضاء على جميع الأذربيجانيين في أرمينيا وفي أراضي أذربيجان المحتلة. ولم يسلم من التدمير أي من النصب التذكارية الأذربيجانية التاريخية أو الثقافية في الأراضي المحتلة أو في أرمينيا.

السوق ذي التوجه الاجتماعي. حيث انخفض معدل الفقر من ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل البطالة من ١٠,٦ في المائة إلى ٥ في المائة. وتعكف الحكومة على تنفيذ برامج واسعة النطاق لتحسين الإدارة الحكومية الرشيدة، وتعزيز سيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتيسير الحصول على الخدمات العامة. وتشمل هذه البرامج التعليم المنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتحسين فرص الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وحماية البيئة.

إن التطور السريع على الصعيد الوطني قد مكن أذربيجان من البدء في السير على سبيل جديد يتمثل في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها أحد المانحين الجدد. وطيلة السنوات الماضية، ما انفكت أذربيجان تستجيب للتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية من خلال وكالة أذربيجان للتنمية الدولية وقنوات أخرى. وتتشاطر مع شعبنا الالتزام بالمساهمة في التنمية الدولية على نطاق واسع. ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة حيدر علييف، المنظمة غير الحكومية الرائدة في أذربيجان، قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الاجتماعية والإنسانية والإنمائية في عدد من البلدان.

وبرهنت أذربيجان على أنه يمكن التعويل عليها بوصفها مورداً للطاقة في السوق العالمية. وفي الآونة الأخيرة، أقيم في أذربيجان احتفالاً تاريخياً لإطلاق مشروع ممر الغاز الجنوبي. ذلك المشروع الذي تكلف ٥٠ بليون دولار، يتوخى إنشاء أنظمة لخطوط الأنابيب، من قبيل خطوط أنابيب تمتد عبر الأناضول وعبر البحر الأدرياتيكي، وسيمكن أوروبا من الحصول على إمدادات الغاز من قاعدة موارد جديدة تماماً في أذربيجان. وسيزود مشروع طريق المعلومات الفائق السرعة العابر لبلدان أوراسيا، والذي استهلته أذربيجان، بلدان المنطقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي سييسر الوصول إلى

الذي يحاول أن يبرز فيه حق تقرير المصير هو وجود الأرمينيين في أذربيجان، الأمر الذي لا يمت بصلة إلى مبدأ حق تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وفي الواقع، يتطلب مبدأ حق تقرير المصير عودة النازحين الأذربيجانيين إلى منطقة ناغورني كاراباخ، حيث سيعيشون مع الطائفة الأرمينية في سلام وكرامة وازدهار داخل أذربيجان. ونؤمن بتحقيق ذلك الهدف بالوسائل السياسية.

تؤيد أذربيجان تسوية النزاع من خلال التفاوض ومن دون المساس بحقوقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الواردة في المادة ٥١.

ينبغي لحكومة أرمينيا أن تدرك أن الاحتلال العسكري لإقليم دولة أخرى لا يمثل حلاً، وأن اعتمادها على الوضع الراهن ينم عن سوء تقدير بالغ. لن تتهاون أذربيجان أبداً في سلامة أراضيها أو حقوق وحرريات مواطنيها التي قد انتهكت نتيجة للاعتداء.

يعتبر دعم المجتمع الدولي البينّ والمتسق لسلامة أراضي أذربيجان وسيادتها عاملاً حاسماً. إنه يوضح لأرمينيا أن الوضع الراهن الذي وصلنا إليه نتيجة للاعتداء، لن يكون مقبولاً. أود أن أشكر الدول الأعضاء على التمسك بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة من خلال دعم السلامة الإقليمية لأذربيجان. إن المجتمع الدولي لا ولن يقبل المحاولات الرامية إلى تغيير الحدود المعترف بها دولياً باستخدام القوة. كما لا ينبغي أن يقبل العالم المعايير المزدوجة. إن القيام بذلك يعود بنا إلى الحقب المظلمة من القرن الماضي. وفي هذا الصدد، قد حان الوقت لإقامة العدالة على أولئك في أرمينيا الذين ارتكبوا أعمالاً عدوانية ضد أذربيجان، وجرائم ضد الإنسانية، وفرض عقوبات عليهم.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيرلان إدريسوف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تؤكد سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وعدم جواز الاستيلاء على أراضيها بالقوة. وتطالب القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وعلاوة على ذلك، اتخذت الجمعية العامة، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والعديد من المنظمات الإقليمية قرارات مختلفة لدعم سيادة أذربيجان واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وطالبت بتسوية الصراع على أساس هذه المبادئ.

ومن المؤسف أن أرمينيا تتجاهل جميع تلك القرارات ومعايير ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً، حيث تواصل احتلالها العسكري للأراضي الأذربيجانية وتنتهك بصورة منهجية وقف إطلاق النار وتتعمد مهاجمة الأذربيجانيين المدنيين، مما ينجم عن ذلك قتل وجرح السكان المقيمين بالقرب من خط المواجهة. ومنذ فترة قصيرة، جرى احتجاز عدد من المدنيين الأذربيجانيين الذين كانوا يزورون قبور أقاربهم في الأراضي المحتلة كرهائن فضلاً عن تعذيبهم. وقتلت القوات الأرمينية البعض منهم. لذلك، من الحيوي أن يضطلع المجتمع الدولي بدور استباقي أكبر في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في أذربيجان. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر هام من أجل ضمان السلام الدائم وتحقيق المصالحة.

قبل يومين، أدلى رئيس أرمينيا ببيان هنا في المناقشة العامة وحاول تضليل الجمعية العامة من خلال تشويه الحقائق والوضع فيما يتعلق بعملية السلام، وتحريف قواعد ومبادئ القانون الدولي والوثائق ذات الصلة التي اعتمدت في ذلك الإطار (انظر A/69/PV.6). وينتهك رئيس أرمينيا المبدأ النبيل المتعلق بحق تقرير المصير للتستر على مساعي بلده لضم أراضي الدولة المجاورة، وهي أذربيجان، باستخدام القوة. إن الموقف

والأكثر خطورة هو أن الحركات المتطرفة والقوى المتطرفة تستغل بمهارة ما يترتب على ذلك من عدم اليقين وعدم الاستقرار في النظام الدولي. نحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء استمرار العنف في الشرق الأوسط وأفريقيا والتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها بعض البلدان الآسيوية. ونعرب عن أعمق تعازينا للمواطنين والحكومات التي قتل مدنيوها عبثا خلال أحداث العنف.

إن الوضع في أوكرانيا يثير شكل خاص قلق كازاخستان. إن أثر الأزمة الآن لا يمتد إلى خارج حدود أوكرانيا فحسب، بل أيضا فاق المنطقة بأسرها. تؤيد كازاخستان المبادرات السلمية الرامية إلى التخفيف من تصعيد النزاع على وجه السرعة، بما في ذلك اتفاقات سلام مينسك. يجب استغلال وقف إطلاق النار لتنفيذ خطط الرئيس بوروشينكو والرئيس بوتين للسلام، التي تمدنا بالأمل في تحقيق استقرار الحالة في أوكرانيا في نهاية الأمر. وينبغي أيضا يساورنا القلق لأن الأزمة في أوكرانيا قد أفضت إلى عقوبات متبادلة فرضت من قبل بلدان تشكل معا ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وسيكون لذلك بالتأكيد أثر ضار على التنمية العالمية والنمو الاقتصادي.

يتعين على العالم الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يعمل معا من أجل إيجاد نموذج بديل لحل المشاكل على أساس المساواة في الشراكة والحوار الموسع والاحترام المتبادل والتسامح فيما بين أصحاب المصلحة جمعياً. وإننا على ثقة بأن ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي يقدمان القاعدة الأساسية لهذا النموذج. يجب أن يظل دور الأمم المتحدة محوريا وأوليا مع الجمع بين الدول وتوفير القيادة العالمية استنادا إلى المشاركة المتساوية لجميع الدول الأعضاء في هذه العملية.

السيد إدريسوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية كازاخستان، أود أولاً أن أتقدم بالتهنئة للسيد سام كوتيسا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونقدم له الدعم الكامل وأفضل التمنيات. كما نعرب عن الامتنان الخاص للسيد جون آش على قيادته الفذة للجمعية والتزامه بإيجاد حلول للمشاكل الدولية الملحة.

يشهد العالم اليوم اضطرابات رئيسية. إن عدم الاستقرار في العالم الذي نواجهه اليوم يتمثل في أزمة الاقتصاد العالمي، وأزمة القانون الدولي، وبمعنى أوسع، في الافتقار إلى الرؤية فيما يتعلق بمستقبل عالمنا. ونأسف بشدة حيث لم تعترف جميع الدول بعد بكامل مسؤوليتها تجاه مصير الدول المجاورة والعالم ككل على ما يبدو. وعلى خلاف الحلول المدروسة جيدا والمجدية، نشهد تصعيدا مثيرا للقلق في المشاكل، يجر خلفه المزيد من البلدان تدريجيا، جاعلا أملنا المشترك في السلام والاستقرار أبعد منالا.

وزاد التنافس بين القوى الكبرى على مجالات النفوذ المتصورة والأسواق والسيطرة على إنتاج ونقل موارد الطاقة.. إن التوترات في تصاعد، وقد استفحل المعتقد الخطير وغير المقبول المتمثل في حق القوة في السياسة العالمية. ونتيجة لذلك، نشهد تجديدا لسباق التسلح واستخدام القوة العسكرية لفرض النفوذ وتوسيع نطاقه. تُزعزع الأعمال الانفرادية والمعايير المزدوجة استقرار الحالة الدولية، وتزيد حدة التوترات، وتحرض على الفتنة العرقية والدينية، وتهدد أمن الدول الأخرى. ومن المستحيل التمييز بين الإفك والحقيقة في فضاء وسائل الإعلام المحير في يومنا هذا. تقوض هذه الحالة المتردية للشؤون العالمية، والتوتر المتزايد وانعدام الثقة بين الدول الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل التوصل إلى حل سلمي لأية أزمة بالوسائل المشروعة. ومن المثير للقلق الشديد أيضا أن نرى الهيكل المتين للقانون الدولي يتآكل بشكل خطير.

الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في الخطة وإيلائها أهمية حادة.

في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٢، بادر رئيس كازاخستان نزارباييف بعقد المؤتمر المعني بالتفاعل أن يأتي إلا عن طريق شراكات قوية وفعالة مبنية على روح التضامن بين جميع البلدان بغض النظر عن تنميتها السياسية والاقتصادية. وقد أصبح ذلك المؤتمر منتدى متعدد الجنسيات لتعزيز التعاون والسلام والأمن والاستقرار في آسيا. وتؤيد كازاخستان مبادرة الصين، البلد الذي يترأس المؤتمر حالياً، فيما يتعلق بمفهوم أمني جديد بالنسبة لآسيا مبنية على أساس مبدأ الأمن الإقليمي المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وستمكننا تلك المبادرة من تعزيز المؤتمر في المستقبل القريب وتحويله إلى منظمة للأمن والتنمية في آسيا.

قبل أسبوعين عقدت الجمعية العامة اجتماعاً غير رسمي للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وقد سرنا إعراب جميع الحاضرين عن تصميمهم على التوصل إلى عالم خال من التجارب النووية، وفي النهاية، خال من الأسلحة النووية. هذه مسألة قريبة إلى قلوب شعب كازاخستان، الذي شهد ولا يزال يعيش الإرث الرهيب للتجارب النووية. ولهذا السبب اقترحنا أن يكون ٢٩ آب/أغسطس اليوم الخاص للتوعية بهذه المسألة الهامة، ولهذا السبب أطلق الرئيس نزارباييف مشروع إلغاء التجارب: مهمتنا، وهو حملة تثقيفية على الصعيد العالمي بشأن مخاطر التجارب النووية.

لقد كانت اللحظات التي أُغلق فيها موقع سيميبيالاتينسك للتجارب النووية، وتم التخلي فيها عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، حيث ورثناها عن الاتحاد السوفياتي لدى حصولنا على الاستقلال، لحظات حاسمة لأمتنا ونقطة للانطلاق نحو سياسة خارجية سلمية تتبعها اليوم. ولا يزال تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار أحد أهم أولويات السياسة الخارجية لكازاخستان.

إن ديناميات عالمنا اليوم، وتوقعات ما قد يحمله المستقبل يجب أن تدفع قادة العالم إلى تجاوز المصالح الوطنية الضيقة والتمتع بقسط عالٍ من القدرة على إصدار الأحكام وبالإرادة السياسية. ولا شيء على المحك سوى إنقاذ حضارتنا من التدمير. وهذه ليست مبالغة أو مغالاة. إنه الواقع القاسي والمفزع.

نشهد تغييراً أساسياً في البنية الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية، والعلاقات عبر الحدود الوطنية. إن ما ينشأ حالياً هو نظام متعدد المراكز للصفقات الدولية. وفي هذا الإطار، ما من أحد لديه الحق البت في العمليات العالمية والإقليمية بشكل أحادي الجانب. ما من بلد له حقوق أو مزايا استثنائية. للمساعدة على التكيف مع هذا العالم الناشئ الجديد متعدد الأقطاب، وتعزيز المشاركة على أوسع نطاق ممكن في تحديد الطريق إلى الأمم، اقترح رئيس كازاخستان في عام ٢٠١٢ مبادرة النهج العالمي الشامل. التي تسعى إلى إيجاد حلول تقوم على خمسة مبادئ، وهي التفضيل القوي لتغيير السياسات على أساس تدريجي وليس جذري، الأهمية الحاسمة للعدالة والمساواة والتوافق في الآراء؛ وتعزيز التسامح والثقة على الصعيد العالمي؛ والحاجة إلى الشفافية على الصعيد العالمي. وأخيراً، تشجيع تعددية الأطراف البناءة. وللأسف، ثبت أن القرارات التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية العالمية من جانب مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية غير كافية لأنها لا تشمل جميع الأطراف في صياغتها.

تشجع كازاخستان بناء على ذلك الدول الأعضاء على أن تستعين بنظام النهج العالمي الشامل للمساعدة على وضع الخطط التي يساهم في تطويرها الجميع ويقبلها الجميع لمنع الأزمات العالمية في المستقبل. ونحن قد شرعنا بالفعل في تلك العملية من خلال منتدى أستانا الاقتصادي، الذي أسفر عن وضع مشروع خطة للتصدي للأزمة وتقديمها إلى

الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات بشكل متزايد. إن كازاخستان هي أحد مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، لأننا نعتقد أن الكفاح الدولي ضد الإرهاب يتطلب اتباع نهج شامل على المدى الطويل.

كما أننا نؤمن بإيماننا قويا بأن الوثام بين الأديان والأعراق هما شرطان أساسيان لا بد منهما من أجل السلام والأمن. لقد عملت كازاخستان البلد المتنوع الذي يتواجد فيه ١٣٠ مجموعة عرقية، وديانات مختلفة عديدة، بجد لبناء ثقافة التسامح والاحترام. سعينا إلى تعزيز تلك القيم على الصعيد الدولي عن طريق مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، تلك الفعالية التي تحدث كل ثلاث سنوات منذ عام ٢٠٠٣. قد نبذ المشاركون في المؤتمر وهيبته العنف بالإجماع، وتعهدوا بدعم الحوار المستمر بين الأديان ضمن صفوف قادة الإسلام والمسيحية واليهودية والبوذية والهندوسية والطاوية والعديد من الديانات الأخرى. في الأسبوع الماضي تحديدا، أصدر الاجتماع التحضيري للمؤتمر الخامس الذي سيعقد في أستانا في عام ٢٠١٥ بياناً يدين التطرف والعنف والإرهاب باسم أي دين.

وبادرت كازاخستان بتقديم اقتراح يتضمن إعلان الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ فترة العقد الدولي للتقارب بين الثقافات. يعزز المزيد من الحوار وتبادل الأفكار بين مختلف الثقافات الأمن الدولي إلى حد كبير.

إن الحالة في أفغانستان في أعقاب الانتخابات الأخيرة وانسحاب قوات التحالف المستمر مسألة ذات أهمية تشمل بشكل أوسع أمن آسيا الوسطى. هُنيئاً الرئيس المنتخب، السيد أشرف غاني أحمدزاي، والشعب الأفغاني على إكمال العملية الانتخابية. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق مع السيد غاني، وعبد الله عبد الله، لأنهما يعملان معا في حكومة الوحدة الوطنية ويشكلاهما.

إن توقيع الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في أيار/مايو، أي معاهدة سيمبالاتينسك، يعد حدثاً رئيسياً فيما يتعلق بالأمن النووي في منطقتنا. ونحث الآن "الدول الخمس" الحائزة للأسلحة النووية على التصديق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن. ونشجع بشدة جميع الجهات المعنية على الالتزام بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وعلى العمل نحو بدء السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

نتشاطر أهداف الاتفاقية المقترحة بشأن الحظر العام والكامل للأسلحة النووية. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد الإعلان العالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية. وذلك بمثابة خطوة أولى نحو اعتماد الاتفاقية.

نكرر تأكيد التزامنا بمبدأ الحق المتساوي لجميع الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد لاستضافة البنك الدولي لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نؤيد الحل السياسي والدبلوماسي المبكر فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على أساس من الاحترام الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ساعدت كازاخستان على كسر الجمود في المفاوضات باستضافة أول جولتين من المحادثات المستأنفة في ألماتي في العام الماضي. ونرحب بمحادثات ٥ + ١ المؤخرة ونأمل بشدة في أن نتوصل إلى اتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر.

نشعر، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي بأسره، بالانزعاج من أن الجماعات الإرهابية تخلق كيانات شبه حكومية من أجل مكافحة الحكومات الشرعية، وزرع العداوة والبغضاء. يؤجج التطرف الديني والترعة الانفصالية معدلات

الشاسعة، بما في ذلك أفغانستان. وبطبيعة الحال، تقف حكومة كازاخستان على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل لإنشاء المركز الإقليمي وتطويره.

تحتل التنمية المستدامة مكانة محورية بالنسبة لتطلعات كازاخستان في المستقبل. ونثني على الأمم المتحدة والأمين العام لعقد مؤتمر قمة المناخ الذي يركز على العمل قبل بضعة أيام. ونعمل بجد على تحقيق الخطة الوطنية داخل حدودنا لضمان انتقالنا إلى اقتصاد أخضر واعتمدنا مؤخرا التزامات طوعية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد تم تشغيل نظام وطني لتداول انبعاثات الغازات الدفيئة. ونحن مصممون أيضا على دعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

سوف تستضيف أستانا في عام ٢٠١٧ معرض إكسبو الدولي المتخصص لعام ٢٠١٧ حول موضوع "الطاقة في المستقبل" الذي سيشدد على أفضل الممارسات في مجال الطاقة المستدامة. وسوف نقدم الدعم إلى ممثلي ٦٠ بلدا من البلدان النامية لينضموا إلى معرض عام ٢٠١٧.

تطلق كازاخستان، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مشروعاً يتعلق بتركيب نظم للغاز الحيوي في تسعة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، الأمر الذي سيساعد المجتمعات المحلية على إنتاج الكهرباء. وفي الوقت نفسه، تطور كازاخستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً تدريبياً في قطاعات النفط والغاز والزراعة والطب لبلدان أفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بوصفها أكبر بلد غير ساحلي في العالم، تعلق كازاخستان أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية القادم والمزمع عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر. ويهدف الاجتماع إلى استعراض برنامج عمل ألماتي واستكمال

تعد التنمية الاقتصادية مفتاحاً لعودة ظهور أفغانستان، البلد المسالم والمزدهر والجار الطيب في وسط آسيا. وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً ضم أفغانستان إلى الشبكة الموسعة في المنطقة التي تضم التجارة والطاقة وخطوط النقل. وقد اتخذنا خطوات عملية للمساعدة في إعادة تأهيل جارتنا. خصصت حكومة كازاخستان ما يقرب من ٣ ملايين دولار من أجل بناء مقومات اجتماعية وقدمت أكثر من ١٧ مليون دولار من المساعدات الغذائية الإنسانية. وبنفق مبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل تدريب ما يقارب ١٠٠٠ طالب أفغاني في جامعات كازاخستان. سَيُتَمَّ أول فوج من الطلبة المدنيين قريبا تعليمهم بنجاح في كازاخستان لينضموا إلى عملية إعادة الإعمار السلمي في بلدهم الأصلي.

من الواضح أننا في آسيا الوسطى نواجه عدداً من التحديات التي تعرض الاستقرار للخطر لا في بلدان محددة فحسب وإنما في المنطقة بأسرها. وللأسف هناك دليل ضئيل على اختفاء تلك المشاكل في المستقبل القريب. وهذا هو السبب في الحاجة إلى عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمقاصد أكثر في وسط آسيا وبناء على ذلك، فإن الالتماس الذي قدمته كازاخستان فيما يتعلق بإنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة في مدينة ألماتي يتماشى مع ذلك. تقوم الأمم المتحدة بدور هام في معالجة الكوارث الطبيعية التي يصنعها الإنسان، ومساعدة البلدان في سعيها للتنمية المستدامة عن طريق تنسيق أنشطة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ونعتقد أنه بالتركيز على المساعدة الإنسانية والتنمية سيسهم مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي في تنمية العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في عشق أباد بتركمانستان. إن وجود هذين الكيانين للأمم المتحدة في المنطقة من شأنه أن يغطي مجموعة واسعة جدا من التحديات التي تواجهها البلدان في منطقتنا

نحن بلد يسوده السلام والاستقرار والسرعة في التطور، والسمعة الطيبة نظرا لثراته ولاتباعه نهجا متوازنا وفعالاً، مع تركيز قوي على التعاون الدولي، ومنع نشوب النزاعات والوساطة. وبوجه عام، نحن على ثقة بأنه يمكننا أن نسهم إسهاماً كاملاً في صون السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، فضلاً عن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

يمكننا تحقيق السلم والأمن للجميع وهو السلم الذي يخلو من الخوف والعنف، ويفي باحتياجات الأجيال المقبلة، فقط إن عملنا معاً في شراكة تكون فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فعلاً متساوية بغض النظر عن مستوى التنمية السياسية والاقتصادية أو الموقع الجغرافي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوغدا (بوركينيا فاسو).

وأود أن أختتم بالنقل عن نيلسون مانديلا، الذي قال:

”يتجاوز الناس وفقاً لطريقة تعامل المرء معهم. فإذا تعاملنا معهم على أساس العنف، فتلك هي الكيفية التي سيردون بها. ولكن إذا قال المرء إنه ينشد السلام وينشد الاستقرار، يمكن عندئذ أن نقوم بالكثير من الأمور التي ستسهم في تقدم مجتمعاتنا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود اليوم أن أتناول بعض المسائل الأكثر أهمية على جدول أعمال الجمعية العامة.

أولاً، هناك التحديات والتهديدات الأمنية المتزايدة على الصعيدين الإقليمي والدولي وتصاعد الصراعات والحروب وتفاقم المواجهات الجغرافية السياسية بين مراكز القوى

من أجل وضع خارطة طريق جديدة للبلدان النامية غير الساحلية تأخذ في حسابها التحديات والتهديدات التي نشأت منذ تم وضع خطة المائتي للمرة الأولى منذ أكثر من عقد مضى.

في عام ٢٠١٥، سوف ننتهي من أعمال بناء جزء كازاخستان في ممر العبور الدولي ما بين غرب أوروبا وغرب الصين، الذي من شأنه أن يقدم أقصر طريق من الصين إلى أوروبا، ويوفر مدة تصل إلى ١٠ أيام بحيث يقلل من أوقات العبور، مما يجعلها أقصر من الممر البحري عن طريق قناة السويس بأربع أو خمس مرات. وبحلول عام ٢٠٢٠، نتوقع أن يصل حجم حركة مرور الشحن في الممر ما بين الصين وآسيا الوسطى وروسيا وأوروبا إلى ٣٣ مليون طن سنوياً.

وألف بناء طرق السكك الحديدية الجديدة ما بين منطقتنا أكثر من أي وقت مضى. وفي كانون الأول/ديسمبر الحالي، نعترم فتح السكة الحديدية ما بين إيران وتركمانستان وكازاخستان والخليج الفارسي، التي ستحمل نسبة تصل إلى ١٠ مليون طن من شحنات البضائع في السنة، وتسمح لنا بزيادة صادراتنا من القمح خمسة أضعاف. وهناك طريق سكة حديدية آخر ما بين تركمانستان وأوزبكستان وعمان وقطر، التي اتفق عليها للمرة الأولى في عام ٢٠١١، كما يزيد إلى حد كبير من قدرة المرور العابر الدولي بالنسبة لمنطقتنا.

كما تعلم الجمعية، فإن كازاخستان مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وسيكون انتخابها خطوة هامة بالنسبة لبلدنا، الذي لم يسبق له أن عمل في تلك الهيئة. إن مشاركتنا الواسعة في الشؤون الدولية، بما في ذلك رئاسة منظمات إقليمية رئيسية، من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، قدمت لنا الخبرة اللازمة للوفاء بهذه المسؤولية الهامة. ونعتقد أن الأولويات والتحديات التي تواجه منطقتنا يجب أن تكون ممثلة في مجلس الأمن، وكازاخستان مستعدة للاضطلاع بذلك الدور.

وأوزبكستان تلتزم بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ونحن نبني وسنواصل تطوير علاقات ودية ومستقرة مع أفغانستان، تستند إلى المصالح الوطنية لكلا البلدين. وسندعم، على أساس ثنائي حصراً، الحكومة التي انتخبها الشعب الأفغاني.

ثانياً، بالنظر إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة، فإن تطوير قطاع النقل والاتصالات وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي هما من العوامل الرئيسية لضمان استقرار آسيا الوسطى وتنميتها المستدامة. ومن شأن تنفيذ مشاريع كبيرة في مجال البنية التحتية للنقل والاتصالات، يمكن أن تربط منطقتنا بالأسواق العالمية، أن يعزز التعاون التجاري والاقتصادي على الصعيد الإقليمي وأن يجتذب الاستثمارات وأن يساعد على تطوير البنية التحتية الاجتماعية والصناعية، فضلاً عن تعزيز التقدم المطرد في المناطق المجاورة. وأشار على وجه الخصوص إلى مشاريع مثل ممر النقل الدولي بين أوزبكستان وتركمانستان وإيران وعمان، الذي سيربط بلدان آسيا الوسطى بالشرق الأوسط عبر أقصر الطرق وأكثرها موثوقية وأماناً. وكان انتهاء أوزبكستان من بناء خط السكك الحديدية الذي يربط بين حيرتان ومزار الشريف، وهو أول خط سكك حديدية يربط أفغانستان بالعالم الخارجي والوحيد الجاهز للتشغيل حتى الآن، حدثاً تاريخياً.

ثالثاً، بما أن دول آسيا الوسطى، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تعاني من نقص متزايد في المياه، فإن الاستخدام العادل والمعقول لموارد نهرى أمو داريا وسير داريا العابرين للحدود يصبح أمراً هاماً للغاية لدعم الحياة ورفاه السكان في آسيا الوسطى. وتتمسك أوزبكستان بقوة بالموقف المبدئي القائل بأن مسألة الاستخدام المعقول لموارد الأنهار العابرة للحدود في آسيا الوسطى يجب حلها وفقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وفي إطار اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة

الكبرى، والتي يمكن أن تخلق مناطق توتر جديدة في العالم وتزيد من صعوبة التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة. وجميع هذه العناصر هي من دواعي الانزعاج الشديد والقلق العميق. وأوزبكستان تؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه التناقضات والمواجهات الحادة لا يمكن التصدي لها إلا باتباع مسار سياسي وبالوسائل السلمية، مع التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وعدم الاستقرار المستمر في أفغانستان، والذي يظهر أنه يتجه نحو الاستفحال، يهدد على نحو خطير الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى والمنطقة برمتها. وفي ظل الحالة التي تتابع فصولها حالياً، فإن التخفيض التدريجي المعجل للقوة الدولية للمساعدة الأمنية قد يبين أنه ذو نتائج عكسية، وهو ما يمكن أن يزيد من تعقيد الحالة الراهنة في أفغانستان.

واليوم، يمكننا القول بكل ثقة إن جميع الأطراف المعنية بحل المشكلة الأفغانية تُجمع على أمر واحد، ألا وهو، أنه ما من سبيل عسكري لتحقيق السلام في أفغانستان. وقد قال رئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، ذلك قبل فترة طويلة ترجع إلى عام ٢٠٠٨ في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست، وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.3). وأظهرت الانتخابات الرئاسية التي شهدتها أفغانستان في هذا العام بوضوح أن الشعب الأفغاني قد سئم من سفك الدماء والعنف والبؤس الذي طال أمده والدمار. وهو اليوم ينشد السلام والاستقرار وممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه.

والطريقة المعقولة الوحيدة لمعالجة المشكلة الأفغانية تتمثل في البحث عن تسوية سياسية للصراع عبر إجراء مفاوضات سلمية وتحقيق توافق في الآراء من أجل إنشاء حكومة ائتلافية تتضمن تمثيلاً لجميع أطراف الصراع في أفغانستان والجماعات القومية والدينية فيها.

من الأطفال في سن التعليم ملتحقون بالمدارس الثانوية. وتمثل النساء الآن نسبة ٤٥,٤ في المائة من الأشخاص العاملين. وحققتنا نجاحات ملموسة في تحسين صحة الأم والطفل، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعامل قدره ١,٨ وانخفضت معدلات الوفيات النفاسية بمعامل قدره ١,٦. وبالإضافة إلى ذلك ستبذل أوزباكستان قصارى جهدها لتحقيق جميع خططها المزمعة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أقرب وقت ممكن. وسوف نواصل أيضا الاضطلاع ببرامج واسعة النطاق فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد كرتي (السودان): السيد الرئيس، في مستهل بياني هذا أتقدم إليكم نيابة عن وفد جمهورية السودان، بأصدق التهاني لاختياركم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم، السيد جون آش، على ما أبداه من حكمة وصبر في إدارة مداوات الدورة السابقة، آملي أن تفضي هذه الدورة إلى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد القضايا العالمية الهامة، والتي يأتي في طليعتها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنفاذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي هي موضوع النقاش الأساسي لهذه الدورة.

أخاطبكم اليوم والسودان على أعتاب مرحلة جديدة هامة على صعيد المشاركة السياسية الشاملة التي لا تستثني حزبا أو فئة أو جماعة. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير الماضي أطلق السيد رئيس الجمهورية، الرئيس عمر البشير، مبادرة للحوار الوطني الشامل، تدعو ممثلي الشعب السوداني للجلوس حول طاولة واحدة لبحث ست أولويات رئيسية هي السلام والوحدة، الاقتصاد، الحريات والحقوق الأساسية، الهوية، العلاقات الخارجية وقضايا الحكم وتنفيذ مخزجات الحوار.

باستخدام المجاري المائية الدولية، والتي تحدد بوضوح مبادئ منع إلحاق الضرر بالبيئة أو بمصالح البلدان المجاورة.

ونرى أن من غير المقبول أن تشجع بعض بلدان المنطقة بناء محطات كبيرة للطاقة الكهرومائية ذات سدود ضخمة من دون إجراء دراسة خبراء دولية مستقلة حقا، تتصف بالمهنية وعدم الانحياز. وتنفيذ مشاريع كهذه من دون إجراء تحليل شامل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات واحتمالات نشوب صراعات في المنطقة. وبناء مرافق كهرومائية عملاقة بهذه الصورة في منطقة جبلية شديدة الاهتزازات، يُحتمل أن تتعرض لزلزال بقوة ٩ درجات أو أعلى، يمكن أن ينطوي على خطر كبير يتمثل في وقوع كوارث مدمرة من صنع الإنسان. وأود أن أشدد على أنه بالنظر إلى احتمالات أن تؤدي السدود الضخمة إلى زيادة المشاكل البيئية سوءا، يرفض عدد متزايد من البلدان في جميع أنحاء العالم بناء هذه السدود ويأخذ بخيار محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تضر بالبيئة أو سلامة سكانها أو رفاههم الاجتماعي - الاقتصادي.

رابعا، مكن التطور الدينامي لاقتصادنا وتحديث جميع مجالات الحياة في البلد أوزباكستان من كفاءة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد. ومنذ نيل الاستقلال، شهدت أوزباكستان تضاعف النمو الاقتصادي بواقع خمس مرات تقريبا وزيادة نصيب الفرد من الدخل بواقع ٨,٧ مرات، مما يشهد على النمو في مستويات حياتنا ونوعيتها. وخلال السنوات العشر الماضية، تجاوز المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي لأوزباكستان ٨ في المائة. وبحلول عام ٢٠٣٠، نعتزم زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩ ٣٠٠ دولار.

ويجري توجيه نحو ٦٠ في المائة من النفقات الحكومية نحو تمويل التنمية الاجتماعية، حيث يُنفق أكثر من ٣٤,٣ في المائة من هذه المخصصات على التعليم. وقرابة ١٠٠ في المائة

ينشط السودان ضمن دول جوار ليبيا من أجل جمع الأطراف الليبية للاتفاق على حل للأزمة الليبية. ويتعاون السودان مع كل من إثيوبيا وجمهورية مصر العربية تمكنا من السير على مسار ثلاثي يضمن استفادة الجميع من مياه النيل الأزرق، كما يضمن منع الإضرار بأي من الدول الثلاث.

كما نشير أيضا في ذلك السياق، إلى جهود السودان على صعيد ترسيم الحدود ومراقبتها مع دول الجوار، بغرض إحكام السيطرة والتعاون الأمني لاحتواء الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونثمن هنا تجربة القوات الحدودية المشتركة بين السودان وتشاد، والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان وليبيا باعتبارها نموذجا للتعاون الأمني الإقليمي الناجح بين دول الجوار من أجل تعزيز السلام والاستقرار. وهنا أود أن أذكر بأن السودان سيستضيف في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم ٢٠١٤ مؤتمرا يعقد بشراكة إيطالية - أوروبية مع الاتحاد الأفريقي بشأن منع الهجرة غير المشروعة ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب كل الممنوعات.

أما فيما يتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط، فإن القضية الفلسطينية ظلت تمثل تحديا حقيقيا للمجتمع الدولي لعقود خلّت، وقد بلغت الآن مرحلة تستوجب تحركا استثنائيا عاجلا من المجتمع الدولي لاحتواء الموقف والسير به في اتجاه تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. وذلك من خلال تحقيق المطالب المشروعة والملحة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها توفير الحماية وإعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية. إن استمرار تجاهل العالم لما يجري في فلسطين من حرب إبادة وعجز عن التدخل لحماية الفلسطينيين وحقوقهم، يشكل دافعا قويا للتطرف في المنطقة وعلى امتداد العالم. وطالما انحاز الشعب الفلسطيني إلى خيار الحل السلمي فالأولى دعم هذا

لقد وجد نداء صاحب الفخامة السيد الرئيس، استجابة غير مسبوقه من جميع القوى السياسية في السودان والمجتمع الدولي بعد أن ترسخت القناعات لدى الجميع، حكومة ومعارضة، بأن الحوار هو خيار المرحلة الذي تجتمع حوله إرادة أهل السودان. ثم توالى بعد ذلك المشاورات الإجرائية والتنظيمية لترجمة ما جاء في خطاب السيد الرئيس إلى خطوات عملية. وقد وجدت مبادرة الحوار تجاوبا حتى من قبل الحركات التي ما تزال تحمل السلاح. وأؤكد هنا عزم الدولة على المضي قدما في الحوار بأمل الوصول إلى توافق وطني حول مستقبل البلاد السياسي. ونثمن في هذا الخصوص الجهود التي ظل يبذلها الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في المسارات الرئيسية الثلاثة: السياسية والأمنية والاقتصادية، والدعوة إلى أن يضطلع المجتمع الدولي بدور إيجابي وبناء في دعم الاقتصاد السوداني من خلال رفع الجزاءات الأحادية وإلغاء ديون السودان المتراكمة حتى يتزامن ذلك مع التطورات المنشودة على صعيد المشاركة السياسية الواسعة.

ظل السودان يضطلع بدور إيجابي وفاعل على المستوى الإقليمي في القارة الأفريقية بهدف المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في دول الجوار. فعندما اندلع النزاع في دولة جنوب السودان، التزم السودان بمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لدولة جنوب السودان، وكان السودان أول دولة قدّمت وما تزال تقدّم الدعم الإنساني للمتضررين في جنوب السودان. ويشترك السودان بفاعلية ضمن مجموعة الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل إيقاف الحرب وإبرام اتفاق صلح بين طرفي النزاع في جنوب السودان. واستقبل بلدي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من النازحين من جنوب السودان.

وفي هذا الإطار، نذكر بالجهود البناءة التي بذلها السودان من أجل استعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تكاملا مع الجهود الدولية والإقليمية الأخرى. كما

المجتمعات المحلية، إلا أن ذلك التقدم المحرز قد لحق به ضرر كبير جراء العقوبات الأحادية والإجراءات القسرية غير القانونية التي فرضت دون مبرر ضد السودان. مما فاقم من تعويق كل المبادرات الرامية لإعفاء السودان من ديونه التي ظلت تكبل الاقتصاد السوداني. وفي هذا الصدد، أذكر بأن التوافق الدولي الذي تم بعد إجراء استفتاء جنوب السودان والذي أدى إلى انفصال جنوب السودان، قد تمت من خلاله الموافقة على إعفاء السودان من ديونه وتم تكليف عدد من الدول بالقيام بذلك لتعزيز السلام ودفع التنمية بعد توقف الحرب، إلا أن ذلك لم يجد سبيله إلى التنفيذ حتى الآن.

إننا في السودان، وفي إطار التزامنا الثابت بأهداف التنمية المستدامة، لم نضع السياسات اللازمة فحسب، بل قطعنا شوطاً في اتجاه تنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع التي استهدفت القضاء على الفقر، مثل إنشاء محفظة التمويل الأصغر للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود وبرامج استيعاب الشباب والخريجين في مشاريع إنتاجية وتعزيز دور المرأة في الإدارة والحكم، وتفعيل دور صندوق الزكاة في دعم مشاريع قصيرة الأجل، وسريعة العائد وبعض المشاريع الأخرى التي تحول بفضلها العديد بل الآلاف من الأسر الفقيرة المتلقية إلى أسر منتجة تقوم بدورها في إخراج الزكاة، وهذه التجربة تخضع الآن للدراسة في منظمة التعاون الإسلامي لتعميمها على الدول الإسلامية. ولكن لا بد من أن نؤكد من هذا المنبر على أهمية الالتزام بمبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق الأهداف الإنمائية، إذ أن على المجتمع الدولي دعم ومساندة الدول النامية وبصفة خاصة الدول الأقل نمواً التي تمثل الشريحة الأشد احتياجاً للدعم وبناء القدرات، ولذلك فإننا نتطلع في ضوء تراجع حجم المساعدات الإنمائية إلى أن تفضي بنا مداوات هذه الدورة إلى اتخاذ خطوات عملية فيما يتعلق بتمويل التنمية، بالنسبة للبلدان النامية وخاصة تلك التي خرجت لتوها من النزاعات.

التوجه لمنع استئراء اليأس والبحث عن أي حلول تؤدي إلى مزيد من الدمار.

إن اختيار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضوعاً أساسياً للنقاش في هذه الدورة، يجد منا كل القبول والدعم، إلا أنه قد تبقت لنا شهور قليلة لنودع العام ٢٠١٤ دون إنجاز ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يظل التطلع عظيماً لتدارك المعوقات التي حالت دون تحقيق تلك الأهداف آملين في أن تفضي هذه المشاورات إلى إعداد جيد يمكننا من وضع أهداف إنمائية مستدامة قابلة للتحقيق فيما بعد العام ٢٠١٥.

لقد تعاهد قادة الدول والبلدان، من خلال إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٥٥/٢) الذي اتخذ في عام ٢٠٠٠ على جملة من المبادئ والأهداف التي تؤسس لشراكة أممية تضع حداً للفقر ومعاناة الشعوب، حيث تم تحديد العام ٢٠١٥ ليكون حداً فاصلاً بين الفقر والرفاهية. إلا أن ما تحقق ونحن نودع العام ٢٠١٤ يظل دون مستوى التطلعات والطموح، حيث ما تزال مشاكل الفقر والمعاناة والبطالة والعوز وتدهور البيئة حاضرة بيننا. إن تعاهد قادة العالم على تقليص حدة الفقر يستوجب إزالة العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية وتوفير احتياجاتها. إلا أن شركاء التنمية الذين صاغوا الإعلان قد اعتمدوا إجراءات تتعارض مع مضمون إعلان الألفية وحقوق الإنسان. فقد ألحقت تلك الإجراءات القسرية، مثل فرض الجزاءات الأحادية خارج إطار المشروعية الدولية أضراراً بليغة. بمحتوى الإعلان العالمي للألفية، انعكست آثارها السالبة على جملة المبادئ والأهداف النبيلة التي سعى إليها الإعلان.

توضح مؤشرات الوضع الحالي للتنمية البشرية أن السودان قد أحرز تقدماً ملموساً في عدد من المحاور، خاصة تلك المتعلقة بالسلام والصحة والتعليم ومستوى المعيشة، مع التسليم بتفاوت درجات التقدم المحرز بين مناطق الريف والحضر. ولقد طبق السودان نظام الفدرالية لتعزيز دور

إن السودان ظل شريكا فاعلا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بل وعلى المستوى الوطني فإننا قطعنا شوطا بعيدا في مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية لكي تتوافق مع القانون الدولي، والصكوك ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، تلك القوانين الدولية التي نلتزم بها ونصونها. ونجدد تأكيد إدانتنا للإرهاب بمجمل صورته وأشكاله، كما ندين في نفس الوقت أية محاولات لربط الإرهاب بدين أو عرق أو ثقافة بعينها، ونطالب بمضاعفة الجهود لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الإرهاب. إذ أن التصدي لظاهرة الإرهاب، والقضاء عليه لن يتأتى إلا من خلال نظام دولي متوازن يقوم على المساواة واحترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وفي ميثاق هذه المنظمة. وفي هذا السياق نشير إلى أن إجراءات أحادية تقوم على تسييس موضوع الإرهاب لن تقودنا إلى القضاء على الظاهرة بل ستقود إلى تفاقمها بشكل أكبر والشواهد على ذلك كثيرة.

في الختام، يؤكد السودان على أن الأمن الدولي والإقليمي هما منظومة متكاملة ومتراصة وأن هذه المنظمة قد استثمرت كثيرا من الموارد والجهود في عمليات حفظ السلام، وقد آن الأوان لها ونحن أصحاب تجربة كبيرة في هذا المجال، آن الأوان لهذه المنظمة لكي تستثمر في صناعة السلام وبناءه وذلك من خلال دعم الدول النامية والأقل نموا، وبناء قدراتها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فالتنمية والسلام يكملان بعضهما البعض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس راؤول موراليس، وزير خارجية جمهورية غواتيمالا.

السيد موراليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بتوجيه تحياتنا إلى السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وفي الوقت نفسه،

بناء على ما تقدم، ولضمان خدمة أغراض التنمية، فإن وفد بلدي يرى أهمية إدراج المتطلبات التالية في الأهداف الإنمائية لما بعد العام ٢٠١٥، أولا الإعفاء من الديون وتوفير التمويل اللازم ونبد التمييز والاعتبارات السياسية الإقصائية في العملية. ثانيا تسهيل عملية نقل التقنيات والحصول على المعلومات المتعلقة بالتنمية عبر وسائط الاتصالات المتطورة. ثالثا، تعليق العقوبات والإجراءات القسرية، ومجمل أشكال المقاطعة غير القانونية التي تفرضها بعض الدول بطريقة أحادية خارج إطار الشرعية الدولية. رابعا، تقديم مبادرات قابلة للتحقيق في علاقات الشمال والجنوب مثل تمويل مشاريع الأمن الغذائي التي يمكن لبلدي أن يقوم فيها بدور رائد ومؤثر، وفي إنجازها كذلك. خامسا، تمكين الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها من القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المرجوة من خلال تزويدها بالآليات التي تمكنها من القيام بذلك.

لقد تزامنت اجتماعات دورتنا هذه المرة مع مؤتمر قمة المناخ، الذي نأمل أن تؤدي نتائجه إلى إعطاء دفعة قوية للجهود الجارية للتصدي لظاهرة تغير المناخ وتحويل هذا التحدي الخطير الذي يواجه البشرية إلى فرصة للعمل الدؤوب المشترك وصولا إلى إبرام معاهدة دولية ملزمة تكون مكملة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووصولا إلى خطوات عملية فيما يخص الاقتصاد الأخضر، وللتقليل من انبعاثات الكربون التي تهدد سلامة كوكبنا. وفي هذا السياق، نشير إلى أن السودان يولي أهمية خاصة لمواضيع البيئة، باعتباره أحد الدول المتضررة من ظاهرة تغير المناخ، ونذكر بأن ظاهرة الجفاف والتصحر التي ضربت أفريقيا شمال خط الاستواء كانت مثلا حيا لآثار تغير المناخ، الذي أدى إلى تفجر النزاعات القبلية واحتدامها حول موارد الماء والكلأ، وقد كانت رئاسة السودان الماضية للمجلس الأعلى الحاكم للبيئة اتساقا مع اهتمامنا في هذا الجانب.

المتخذة قد أحرزت النتائج المتوقعة، وعلى أن الديمقراطية في غواتيمالا تنتصر شيئا فشيئا في معركتها ضد الجريمة والإفلات من العقاب في إطار احترام القانون والامتنال لحقوق الإنسان. فيما يتعلق بإنجازنا الثاني، نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه من اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي الكيان الذي عزز المقاضاة الجنائية لشبكات المافيا التي اخترق البعض منها مؤسسة الأمن والعدالة. وباقتراب السنة الأخيرة من ولاية اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وبعد نحو ثماني سنوات من التعاون مع ثلاث حكومات منتخبة ديمقراطيا، فإن تقييمنا هو أن برنامج التعاون الدولي الذي تدعمه الأمم المتحدة، له ما يبرره تماما نظرا لأن المؤسسات في غواتيمالا مستعدة اليوم بشكل أفضل للاضطلاع بدورها الدستوري.

علاوة على ذلك، ستكون تلك السنة الأخيرة في غاية الأهمية لضمان الاستدامة المؤسسية للتحقيقات القضائية والإجراءات الجارية بالفعل. ونشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الانضمام إلينا وترك ذلك الإرث العظيم لغواتيمالا. ويتحمل بلدنا الآن مسؤولية تعزيز نظام للأمن والعدالة قادر على الحد من الإفلات من العقاب وضمان الفصل التام بين الشبكات الإجرامية ومؤسساتنا العامة.

والإنجاز الثالث الذي أود أن أتشاطره مع الجمعية العامة له صلة بالقدرة التنافسية ومناخ الأعمال التجارية. فقد تقدمنا في العامين الماضيين ثماني خطوات في مؤشر التنافسية العالمية الذي أنشأه المنتدى الاقتصادي العالمي. وفي الواقع، فإن البنك الدولي قد سلط الضوء علينا للسنة الثانية على التوالي بوصفنا أحد أكثر بلدان العالم تطبيقا للإصلاحات على صعيد تحسين مناخ الأعمال التجارية، حيث قفزنا ١٩ مرتبة في التقرير ذي الصلة. وهذا نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الإدارة الحالية في إطار ميثاق الرقابة والقدرة على المنافسة.

أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد جون آش على قيادته القديرة، وعلى أدائه المتميز بوصفه رئيسا للدورة الثامنة والستين. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على إدارته وخاصة على نجاح قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ التي عقدت مؤخرا في عام ٢٠١٤.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عندما ألقى رئيس جمهورية غواتيمالا، أوتو بيريس مولينا كلمة أمام الجمعية العامة (انظر A/68/PV.12)، إنقضى ١٢ شهرا أحرزت خلالها غواتيمالا تقدما كبيرا في ثلاث من المجالات ذات أولوية في سياستنا الداخلية، بالرغم من أنه تعين علينا مواجهة بعض التحديات الجديدة، بما في ذلك الجفاف طويل الأمد الذي حصل في الآونة الأخيرة.

أولا، يمكنني أن أبلغكم بأننا أحرزنا تقدما في مكافحة سوء التغذية المزمن في صفوف الأطفال. واستنادا إلى استقصاء مستقل، نجح برنامج القضاء على الجوع في تقليل سوء التغذية المزمن خلال سنة واحدة بنفس المستوى الذي تم تحقيقه خلال العقد الماضي، وهو حوالي ٢ في المائة.

هذا يعني أنه إذا حافظنا على هذا الاتجاه، ستمكن بحلول نهاية هذه الإدارة من خفض معدل سوء التغذية المزمن بشكل أكبر من ذلك الذي أحرزناه منذ عام ١٩٨٥، مما يثبت أن الديمقراطية والسياسات الملائمة قد مكنتنا من إحراز التقدم من أجل أطفال غواتيمالا.

ثانيا، أود القول أن إدارة الرئيس بيريث مولينا أحرزت تقدما أيضا في الامتنال لميثاق السلام والأمن والعدل. وقد انخفض عدد جرائم القتل في غواتيمالا للسنة الثالثة على التوالي وتقلص بنسبة تراكمية تبلغ ٢٥ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وبذلك، فنحن نقرب من تحقيق الأمن على نفس المستويات المسجلة بعد التوقيع على اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦. ويدل هذا التقدم على أن التدابير

من بلدان أمريكا الوسطى، وذلك على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وقد لفتت الأزمة، التي أثارها عوامل مختلفة في كل من أمريكا الوسطى والولايات المتحدة، انتباهنا إلى الحاجة إلى المضي بسرعة أكبر على الطريق نحو تحقيق المزيد من الرخاء، ولا سيما بالنسبة للأطفال والمراهقين.

ونحن على ثقة بأن شعب وحكومة الولايات المتحدة يتفهمان أن أزمة المهاجرين تتطلب استجابة استراتيجية تتطرق إلى الأسباب الجذرية الهيكلية لهذه الظاهرة وتنطوي على اتخاذ إجراءات متواصلة. ويعني ذلك أن نعمل معا لتعزيز التنمية والازدهار في غواتيمالا وهندوراس والسلفادور والإدارة الذكية فيما يخص توفير العمل الموسمي للمهاجرين بحيث يتوافق مع كل من متطلبات سوق العمل في الولايات المتحدة، ويوفر الفرصة للعمال من أمريكا الوسطى. ومن المهم أيضا أن نبذل الجهود اللازمة لتنظيم وضع الأشخاص الذين لا يحملون وثائق رسمية في الولايات المتحدة. وقبل كل شيء، يجب عدم تجريم المهاجرين لأن الهجرة ليست جريمة ولا خطيئة. إن شبكات الاتجار بالبشر هي الجريمة حيث أنها تؤدي إلى تشجيع الفساد والابتزاز والاختطاف والاعتداء الجنسي.

ومن ذات المنطلق، لا يفوتني أن أشير إلى التحدي الذي يشكله النقص في الأمطار خلال هذا العام في جميع أنحاء منطقة أمريكا الوسطى. وأدى الجفاف إلى فقدان محاصيل الأغذية الأساسية لمئات الآلاف من الأسر، وسيتكلف التصدي لأزمة الغذاء قرابة ٥٠ مليون دولار بالنسبة لغواتيمالا وحدها خلال الأشهر الثمانية القادمة. ومن الواضح أن الجفاف هو نتيجة لتغير المناخ، وأنه بدون اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب حكومتنا وتضامن المجتمع الدولي، فإن العديد من الأسر ستجد نفسها في حالة ضعف شديد بسبب الجوع. ويجب أن تترجم الخطب التي ألقيت أثناء مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ إلى مساعدة إنسانية مباشرة تصل إلى أشد المجتمعات احتياجا

إن هذا التحسن في مناخ الأعمال التجارية هو قبل كل شيء نتيجة للتعدلات الإدارية التي خفضت الإجراءات البيروقراطية، والذي دعمه بشكل إضافي التحسن التدريجي في البنية التحتية للبلد. وإضافة إلى ذلك، وكما أعلننا مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، فإن التزامنا بإحراز التقدم الاقتصادي يأتي في سياق الاستدامة المتزايدة. ويجري إحداث تغيير في مصفوفة إمدادات الطاقة نحو مصادر طاقة أكثر استدامة ومراعاة للبيئة وخالية من الوقود الأحفوري، الذي ينتج انبعاثات غازات الدفيئة، بإدماج المزيد من المحطات التي تعتمد على الاستخدام المستدام للمياه ومصادر الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية، وحتى الغاز الطبيعي، في النظام.

وفي هذا السياق، فإننا نمضي قدما في إبرام اتفاقيات استراتيجية مختلفة مع البلدان المجاورة لنا. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نعلمكم بتعاوننا مع المكسيك في مشاريع لإعادة بناء وتحديث المعابر الحدودية البرية والتوقيع على اتفاق تاريخي لتنفيذ مشروع يهدف إلى نقل الغاز من خليج المكسيك إلى غواتيمالا وكافة أمريكا الوسطى. ونمضي قدما في علاقاتنا مع بليز وبنما بشأن ١٥ اتفاقية ثنائية هامة في جميع المجالات، سيتم توقيعها في كانون الأول/ديسمبر. وهي لن تعزز العلاقات بين حكومتينا فحسب، ولكن أيضا بين شعبينا. وفي منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، نحرز تقدما في توطيد عملية تكاملنا، ويتمثل الهدف المقبل في إنشاء اتحاد جمركي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات بين أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تزداد قوة، وتتيح لنا أسواقا أكبر وعلاقات اقتصادية وسياسية أفضل فيما بين بلداننا.

وفي سياق التقدم المحرز في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمن والعدالة، لا يمكننا أن ننسى بعض التحديات التي اكتسبت أهمية أكبر خلال السنة الجارية. وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أشير إلى أزمة الأطفال المهاجرين

وشأني شأن كثير من رؤساء الوفود الذين تكلموا قبلي، فأنا انظر بقلق متزايد إلى المشهد الأمني المتدهور في أنحاء مختلفة من العالم. فالقسوة غير العادية للجماعات الجهادية المتشددة تتركنا في حالة دهشة. ونحن ندين تلك الجرائم بقوة، وندعم كل التدابير لمكافحةها، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص القضاء على الأسباب الجذرية التي تدفع بكثير من الأشخاص إلى تلك المستويات من التعصب.

كما أننا نشعر بقلق عميق إزاء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وخاصة بسبب النزاع الذي طال أمده في سوريا، وراح ضحيته أعداد هائلة من الأرواح بالفعل، فضلاً عن المعاناة البشرية التي يسببها. ويقلقنا كذلك في وسط أوروبا، أن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام السلامة الإقليمية، قد وضعت على المحك، ومازلنا نشعر بالقلق أيضاً حيال التوترات في بلدان شتى في القارة الأفريقية وشبه الجزيرة الكورية.

ونحن نعتبر الأمم المتحدة المحفل المثالي لمعالجة تلك النزاعات والتوترات، ونكرر الإعراب عن أملنا بأن يكون للحوار والاتفاق والدبلوماسية الوقائية الأسبقية على استخدام القوة. وفي هذا الصدد، نعلق آمالنا على التوصل إلى نتيجة من خلال المفاوضات للنزاع الطويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين بيزوغ دولتين تعيشان في سلام داخل حدود آمنة.

وأختتم ملاحظاتي بتكرار ما قاله الرئيس أوتو بيريز مولينا أمام الجمعية في العام الماضي، عندما هنا منظومة الأمم المتحدة على التزامها الدائم بالسعي لتحقيق السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم. وغواتيمالا تؤيد ذلك البيان ونفس تلك الأهداف، ويمكننا أن نؤكد باعتزاز أننا سنبقى دائماً بلداً يسترشد بالمبادئ المنبثقة عن ميثاق هذه المنظمة. ويتجسد هذا الشعور في التزامنا بإزاء عمليات حفظ السلام.

في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال.

أود أن أذكر ثلاثة عمليات هامة تعززها الأمم المتحدة وتؤديها غواتيمالا بقوة.

أولاً، العمل معا في وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي يجب أن تشمل بوضوح أهدافا إنمائية مستدامة وشاملة للجميع، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز العدالة للجميع. وفي هذا السياق، يجب أيضاً أن نضيف أهدافا محددة لتفادي ما يصنعه الإنسان من تغير في المناخ.

ثانياً، تلتزم غواتيمالا بدعم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ لمناقشة مشكلة المخدرات العالمية. والرئيس بيريث مولينا، جنبا إلى جنب مع الرؤساء الآخرين في نصف الكرة الغربي، مصممون على أن يشجعوا، من خلال القيادة، إجراء مناقشات صريحة وصادقة بشأن هذه المسألة، وذلك باستخدام الإعلاميين المنبثقين عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية بوصفهما مرجعية رئيسية. وخلال آخر دورة استثنائية، عُقدت قبل بضعة أيام في بلدي، كُلفت بأن أحيل إلى رئاسة هذه الجمعية العامة وإلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نص القرار وهو ما سأقوم به في الوقت المناسب. ويجب أن يكون تركيزنا شاملاً وموضوعياً وقائماً على الأدلة. ويجب أن تكون أهدافنا واقعية وقابلة للقياس - لا مزيد من القتلى في الحرب على المخدرات، ولا مزيد من الوعود الكاذبة. إن التركيز الشامل ضروري.

ثالثاً، ستتابع غواتيمالا القرار وتوصيات المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (القرار ٢/٦٩) وستعمل على التأكد من اعتراف العالم بحقوق الشعوب الأصلية باعتبارها أحد مقومات البيان القانوني الدولي لحقوق الإنسان.

العالمية بالفعل بأنه ما لم يكبح جماح ذلك الوباء، سيكون لدينا قريباً أكثر من ٢٠٠٠٠٠ مريض من ضحايا الإيبولا.

ولهذا السبب أيضاً، ما فتئنا ننظر إلى مسائل الصحة العالمية بوصفها مؤشرات هامة للتنمية العالمية. وفيرس إيولا كطارئ صحي عمومي والتحديات الجارية الأخرى، مثل الملاريا والسل والإيدز وغيرها من الأمراض غير المعدية، يحتاج إلى نهج عالمي منسق.

وفي الأشهر القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي اليأس المتزايد لدى المنظمات الإرهابية المتطرفة، وخاصة من خلال اختطاف طالبات المدارس البريئات في ولاية بورنو، نيجيريا، واتساع نطاق الأنشطة الإرهابية لتشمل قصف النقاط التجارية المدنية عبر تلك الدولة الإفريقية الهامة.

وزامبيا تشعر بالقلق أيضاً إزاء حالة انعدام الأمن السائدة حالياً نتيجة لعدم الاستقرار في أوكرانيا. وقد تابعنا الاتهامات المتبادلة، التي تشير إلى عمق الانقسامات والشكوك المترسبة من حقبة ماضية. وللأسف، كانت الخسائر البشرية فادحة، والمواطن الأوكراني العادي محاصر في وسط الأزمة التي تتأثر بشدة بعوامل خارجية. كما زج بمدنيين أبرياء من الدول الأخرى فقدوا أرواحهم في حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء الرحلة MH-17. ونحن نشاطر الأسر والدول أحرانها في فقد أحبائها في تلك الكارثة التي من صنع الإنسان. وزامبيا تعتقد أن المواطنين الأوكرانيين العاديين لديهم نفس الرأي والرغبة في السلام والوثام والازدهار لبلدهم. وينبغي أن يسمح لهم بالتمتع بتلك المتطلبات الإنسانية الأساسية.

وتظل تلك الشواغل الأمنية وغيرها من الشواغل العالمية الأخرى باقية، حيث أصبحت الأمم المتحدة تواجه التحديات أكثر من أي وقت مضى في تنسيق أي استجابة عالمية قوية أو مقنعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هاري كالايا، وزير الخارجية في جمهورية زامبيا.

السيد كالايا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بخالص التهئة للسيد سام كوتيسا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونحن نرى أنه يتولى هذه المهمة الشاقة في لحظة ذات أهمية خاصة لا في وضع خطة التنمية العالمية في المستقبل فحسب، بل وفي إرساء السلم والأمن الدوليين أيضاً. ولذلك، فإنني أؤكد له دعم حكومتي إذ يشرع في أداء تلك المهمة الهامة. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للإسهام الذي قدمه سلفه السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

أود أن أشدد على قلقنا العميق إزاء الحالة الصحية الطارئة على مستوى العالم التي نتجت عن تفشي فيروس إيولا في أجزاء من أفريقيا. وهذا العبء ينبغي ألا يقتصر على شعوب ليبيريا وسيراليون وغينيا؛ فزامبيا تعتبر ذلك الوباء تحدياً مشتركاً للبشرية، وبالتالي، فهي تقف على أهبة الاستعداد لدعم كل الجهود المطلوبة لدحر المرض وكفالة عودة الأمور إلى طبيعتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليومية في الجمهوريات الشقيقة التي تواجه ذلك المرض بشكل مباشر.

وهناك قبول وقلق متزايدين إزاء إمكانية انتشار مرض فيروس إيولا بسهولة خارج البلدان الأربعة الأولى التي تحملت وطأة المرض حتى الآن. وعودة المرض للظهور في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة مؤخراً هو تذكرة بنطاق الخطر. وفضلاً عن ذلك، مازلنا نشعر بقلق عميق لأن ضحايا هذا المرض يتجاوز مجموعهم ٥٠٠٠ شخص وأنه قد سجلت بالفعل ٢٤٠٠ حالة وفاة لا داعي لها في مختلف أنحاء القارة. ولذلك، تؤيد زامبيا الدعوة إلى مشاركة أكبر وأوسع نطاقاً من قبل جميع الدول الأعضاء. وقد حذرت منظمة الصحة

المنظمة للاستفادة من بيع الفتيات القاصرات إما بتزويجهن أو استغلالهن بدفعهن إلى ممارسة الرذيلة. وفي إطار الصحة الوطنية للتصدي لتلك المشكلة، استضافت زامبيا ندوة وطنية بشأن المشكلة في تموز/يوليه الماضي ولمدة ثلاثة أيام. ونتطلع للعمل مع الدول الأخرى لضمان وضع نهج عالمي للحد من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وهي مشكلة ذات عواقب وخيمة على النهوض بالمرأة في المستقبل.

وتطلق زامبيا أيضاً عدداً من المبادرات الأخرى التي تهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين. وحكومة بلدي مقتنعة بضرورة تمكين الفتيات والنساء والسماح لهن بتحقيق إمكاناتهن الكاملة والإسهام في النمو الوطني على قدم المساواة مع الرجال. وفي هذا الصدد، فإن تعليم الفتيات والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال تمثيلها في المواقع الرئيسية لصنع القرار يأتي على رأس جدول الأعمال الوطني.

وعلاوة على ذلك، تؤكد زامبيا مجدداً التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المكرس في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، وما فتئت حكومة بلدي تؤكد على أهمية تحرير المرأة وإسهامها في التنمية الوطنية بما يتماشى مع إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ما زالت مسألة إصلاح مجلس الأمن تمثل أولوية هامة لزامبيا وسائر القارة الأفريقية. ونحن نشعر بقلق بالغ لأنه لم يسجل سوى تقدم ضئيل في المفاوضات بشأن توسيع عضوية المجلس. وستبقى أفريقيا ملتزمة تماماً بكل المجموعات الخمس في عملية المفاوضات الحكومية الدولية الواردة في القرار ٥٥٧/٦٢ لعام ٢٠٠٨. وبوصف بلدي عضواً في اللجنة العشرية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أنقل عن الآخرين التأكيد على الأهمية التي تعلقها دولنا الأعضاء على تحقيق تلك الإصلاحات التي طال انتظارها.

وتعقد دورة الجمعية العامة هذه أيضاً في لحظة يتجدد خلالها التركيز على جدول أعمال التنمية العالمية من خلال المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمل على تحديد أهداف التنمية المستدامة. وفهمي أن المفاوضات مستمرة حتى الآن بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال والأوساط الأكاديمية. لذلك، يمكن القول أننا قد أرسينا أساساً صلباً لكي يبلور العالم سياساته الإنمائية للعقد ونصف العقد القادمين، وذلك تماشياً مع الأركان الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة.

ونحن نتطلع إلى الانتهاء من تلك المداولات، مدركين أنه ما لم يتم تغطية وسائل التنفيذ بتدفقات استثمارية جديدة وعلى نحو كاف، فإننا نجازف بجعل هذا الجهد النبيل ممارسة عقيمة. وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجه دولنا، فإن تلك النهج المتعددة الأطراف هي التي ستعالج العوامل الكامنة عبر الحدود التي تؤثر على تغير المناخ والفقر العالمي والصحة العامة ورفاه الأطفال والعمل والهجرة والبطالة بين الشباب والنهوض بالمرأة وقضايا كثيرة أخرى تكمن حلولها في إجراءات قد تكون لها آثار عابرة للحدود.

وعليه، يجب أن يعتمد نظام التنمية العالمي الجديد نهجاً جديداً وأكثر متانة إزاء تلك المشاكل. ولذلك، تؤيد زامبيا الاجتماعات ذات الصلة التي تعقد جنباً إلى جنب مع دورة الجمعية العامة هذه، ولا سيما تلك المتعلقة بالسكان والتنمية والعمالة والعمل اللائق وقمة المناخ لعام ٢٠١٤. ونأمل أن تفضي تلك المناقشات، في المستقبل غير البعيد، إلى حلول دائمة لتحديات التنمية التي يواجهها العديد من بلداننا.

وفيما يتعلق بمسألة مهمة أخرى، أود أن أعلن أن زامبيا كثفت حملتها لمنع تفاقم مشكلة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتمتد جذور تلك المشكلة بعمق في مستويات الفقر السائدة في بعض الأسر الفقيرة وسعي عصابات الجريمة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

طلب عدد من الممثلين ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لممارسة حق الهند في الرد على الإشارات التي لا مبرر لها التي أدلى بها رئيس الوزراء الباكستاني في بيانه. وأود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى حقيقة أن شعب جامو وكشمير قد اختار مصيره سلمياً وفقاً للمبادئ والممارسات الديمقراطية المقبولة عالمياً، وأنه مستمر في القيام بذلك. وعليه، نحن نرفض التعليقات غير المقبولة التي أدلى بها ممثل باكستان جملة وتفصيلاً.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعترض عن أخذ الكلمة. لم يكن في نيتي أن أفعل ذلك. غير أنني اضطررت لأخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها وزير خارجية أذربيجان قبل قليل.

في كل مرة أسمع بيانات تستند إلى معلومات مغلوبة، فإنني لا أكف عن التسري بظاهرة التمني المثيرة للاهتمام هذه. بعد تكرار نفس الأكاذيب عاماً بعد عام، قد يظن المرء أنه حتى قيادة أذربيجان بدأت تصدق ما تكذب فيه. ولكن كما يقول المثل الشرقي الذي اقتبسته ذات يوم، مهما حركت الفنجان، فلن يكون مذاق الشاي أحلى أبداً. والحقيقة أن أحداً لا تنظلي عليه قصة أرمينيا كونها الرجل الشرير الذي سيطر على الأراضي الأذربيجانية.

قد يكون من السهل الإدلاء ببيانات عندما لا يتحقق أحد مما يقال وما هو صحيح وما هو كذب. وما على أي شخص يهتم بمعرفة من هو على حق ومن هو على باطل إلا أن يبحث

ووفد بلدي يولي الأولوية الواجبة أيضاً للمسائل المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، حيث رُشحت زامبيا رئيساً لتلك المجموعة في آذار/مارس. وتنفيذ برنامج عمل ألماتي، كما اعتمد في عام ٢٠٠٣، قد بلغ مداه، وإن كانت النتائج مختلطة. وسيتم استعراضه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي يعقد في فيينا في غضون شهر تقريباً، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والدول الـ ٣٢ الأعضاء في هذا التجمع تعول على دعم سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكفالة نجاح المؤتمر، الذي نتوقع أن يضع البلدان النامية غير الساحلية بثبات على مسار صحيح للتنمية. ولذلك، أتطلع إلى المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في المؤتمر.

وأود أن أختتم بياني بإبلاغ الجمعية بأن عاصمتنا التاريخية، لوساكا، احتفلت طوال العام الماضي بالذكرى المئوية لتأسيسها. وأعقب تلك المناسبة الاحتفال هذا العام بمناسبتين هامتين آخرين، وهما عيد الميلاد التسعين لأبينا المؤسس، السيد كينيث كاوندرا، أول رئيس للجمهورية، والذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا الوطني، التي تحل يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد أتاحت تلك الاحتفالات فرصة فريدة لا للاحتفال فحسب، ولكن للتفكير ملياً في مسار تنميتنا أيضاً. وأنا أؤكد أنه في نضالنا الصعب المعروف من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية تكمن روح وطنية قوية تتوثب من أجل الإسهام لا في نمونا فحسب، بل وفي ما يتطلبه التكافل العالمية المتنامي. وباسم الزامبيين جميعاً، أود أن أعرب عن التقدير لكل من ساعدوا بلدنا الحبيب في تحقيق تلك العلامات البارزة. وزامبيا تتطلع إلى منظومة أمم متحدة معززة وأكثر تنوعاً من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف لمواصلة نمو وتطور أمتنا الشابة.

وفوز أذربيجان بالاستقلال، كانت ناغورني كاراباخ مستقلة بالفعل. وأي تعديت من قبل أذربيجان ضد ناغورني كاراباخ المستقلة إنما تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعملاً صريحاً من أعمال العدوان ضد جمهورية ناغورني كاراباخ.

وأنا حقيقة عاجز عن فهم منطق بيان أذربيجان الذي يدعو أرمينيا للامتنال لقرارات و/أو مقررات المنظمات الدولية أو الإقليمية التي ليست أرمينيا حتى طرفاً فيها. وهذا أيضاً أمر جديد، فهناك الكثير من الأسباب لمستجدات قانونية في هذا الصدد أيضاً، وهذا من قبيل التمني كذلك. دعونا نكرر أسماء العديد من المنظمات. من ذا الذي يهتم بما إذا كانت أرمينيا غير ملتزمة بتلك القرارات وأنها اتخذت بمبادرة من أذربيجان، وأحياناً من خلال الابتزاز الصريح ليس إلا.

ومن الواضح للغاية أيضاً لماذا تشير أذربيجان باستمرار إلى وقوع نوع من الهجمات على المدنيين الأذربيجانيين. فقد دأب المتشددون الأذربيجانيون على قتل وتشويه وتعذيب المدنيين وإطلاق النار على مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الحدود بشكل منتظم.

ويتجلى النفاق في أن أذربيجان حينئذ بدأت بتوجيه اللوم للضحية لأنها قتلت على أيدي القتلة.

ونشرت وسائل الإعلام في أذربيجان على نطاق واسع خطاب الرئيس أذربيجان التي يدعو فيها إلى حل عسكري لتزاع ناغورنو - كاراباخ. وتلك الخطب موثقة توثيقاً جيداً، حتى على موقع الرئيس على شبكة الإنترنت، بينما لا يستطيع أي سياسي أو محلل أو مصدر من مصادر وسائل الإعلام تقديم مثال وحيد لبيانات مماثلة من الجانب الأرميني.

وثمة حقيقة أخرى هي أن الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا اقترحوا إبعاد القناصة من خط التماس. وأذربيجان اليوم هي الطرف الوحيد

عن مقالات الصحف بداية من عام ١٩٨٨ حول كيف بدأ نزع ناغورني كاراباخ وكيف ردت أذربيجان بالمجازر، وبعد ذلك بالحرب الشاملة على السكان الأرمن المسلمين. وتوجد مقالات أخرى ذات صلة بالموضوع بداية من عام ٢٠٠٤، عندما وُقِع اتفاق وقف إطلاق النار بين سلطات أذربيجان وناغورني كاراباخ وأرمينيا. ويمكن للممثلين أن يبحثوا عنها في محرك جوجل البحثي كذلك، ولكن عليهم بتوخي الحذر لأنهم قد يتعثرون في المواقع الأذربيجانية التي تعرض تاريخاً مغايراً للعالم من وقت الطوفان العظيم ونوح إلى أيامنا هذه. ومرد ذلك إلى تعرض من يطرح المعلومات الحقيقية للاضطهاد في أذربيجان، وجميع المدونين كتاب الحقيقة وراء القضبان. وأرمينيا لم تكن لها أبداً أي مطالبات من أي نوع في أرض أذربيجان، ولكن سكان منطقة ناغورني كاراباخ ذاتية الحكم أعربوا عن الحق في تقرير المصير من خلال ممثلهم المنتخبين في عام ١٩٨٨، إعمالاً لحقهم الدستوري القانوني المطلق. وفي واقع الأمر، كان المعتدي الوحيد في تلك الحالة هو أذربيجان نفسها، التي ردت بالأعمال القتالية والمجازر والحروب. وهكذا بدأ كل شيء باعتداء أذربيجان على أرمن ناغورني كاراباخ.

واسمحوا لي أن أقدم للجمعية بعض الحقائق، أو بالأحرى التواريخ، ومن يريد القيام بذلك ينبغي أن يجيد الحساب. اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اختفى من الوجود رسمياً في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وعقدت أذربيجان استفتاء الاستقلال بعد ثلاثة أيام من ذلك، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. والاستفتاء على الاستقلال في ناغورني كاراباخ عقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بينما كان الاتحاد السوفياتي لا يزال قائماً. وتمخض الاستفتاء عن الموافقة على الاستقلال بأغلبية ٩٩,٨٩ في المائة من الأصوات. وعليه، ففي وقت تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

(١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) وتوجه اللوم لأذربيجان على عدم الامتثال لها. وتتضمن قرارات مجلس الأمن، وهي أكثر الأحكام حجية فيما يتعلق بالمشكلة، مؤهلات هامة للإجراءات التي اتخذها الجانب الأرميني وإعلان مطالباته بالأراضي الأذربيجانية لاغية. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن اتخاذ قرارات مجلس الأمن، التي من المؤكد أن أرمينيا تواجه صعوبة في تقبلها والرجوع إليها، جاء ردا على عدوان القوات الأرمينية وغزوها لمنطقة أذربيجانية. وإلى جانب إدانة استخدام القوة، طالب مجلس الأمن بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات المسلحة من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وبالحدوث وإلقاء اللوم على أذربيجان لعدم الامتثال للقرارات، ينبغي أن نسأل أرمينيا: وماذا عن الاحتلال ووجود القوات العسكرية الأرمينية في الوقت الحالي في المناطق والأراضي الأذربيجانية؟

ويبدو أن ذاكرة المسؤولين الأرمينيين يشوبها القصور المآرب معينة حينما يتعلق الأمر باتخاذ تلك القرارات المعروفة للغاية، التي تقر من بين جملة أمور أخرى بالغزو وتؤكد على سلامة أراضي جمهورية أذربيجان وسيادتها. أرمينيا تساوّم بسهولة على تلك المبادئ المقدسة. وليس من المستغرب أن يتجاهل ممثل أرمينيا بوقاحة استمرار أرمينيا في احتلال سبع مناطق مجاورة في جمهورية أذربيجان، إضافة إلى إقليم ناغورنو كاراباخ. ويميل الجانب الأرميني أيضا إلى أن ينسى بسهولة الإشارة إلى أن مطالبة مجلس الأمن بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المسلحة الأجنبية من أراضي أذربيجان لم تنفذ بعد.

وثمة مسألة أخرى ينبغي تناولها، وهي كيف يمكن أن تكون أذربيجان مسؤولة عن فشل أرمينيا في تحرير الأراضي التي تحتلها أرمينيا؟ وإلقاء اللوم على أذربيجان لعدم الامتثال للقرارات هو مجرد إسقاط من ضمير القيادة الأرمينية المذنب، إذ أن أرمينيا نفسها دأبت باستمرار على ارتكاب الاعتداءات

الذي رفض بوضوح تلك المقترحات، وواصلت قتل المدنيين مستخدمة القناصة.

والكذبة المشينة الأخرى هي المسؤولية عن تدمير الآثار التاريخية والثقافية الأذربيجانية. مرة أخرى، تغيرت المراكز. شهد جميع أعضاء العالم المتحضر في صمت تدمير المعالم الأرمينية الأثرية التي تعود إلى العصور الوسطى في جولفا، بناخيجيفان، وذلك موثق توثيقا جيدا عن طريق أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية وتقارير شهود عيان. لم تكن معالم أثرية أرمينية فحسب، بل كانت جزءا من التراث الثقافي للبشرية. والآن ذهبت أدراج الرياح. وفي الوقت نفسه، فإن بعض آثار الفن الإسلامي القليلة التي لا علاقة لها بالثقافة الأذربيجانية تخضع لحماية صارمة من الدولة، والآثار التي كانت في حاجة إلى إصلاح أو تجديد نتيجة للقصف الأذربيجاني تم ترميمها بمساعدة مهنية قدمها أخصائيو دعوناهم لتقديم المساعدة. ولذلك، أود أن أدعو القيادة الأذربيجانية إلى المشاركة على نحو بناء في عملية السلام في ناغورنو - كاراباخ، من أجل التوصل إلى حل دائم قائم على مبادئ تقرير المصير، والسلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية):

أجد نفسي مضطرة لأخذ الكلمة في إطار ممارسة حقّي في الرد على الملاحظات التي أبدتها للتو المتكلم السابق وعلى ما أثار من إدعاءات للتو، ويبدو أن بيانه يعكس ما دأبت عليه أرمينيا من عدم مسؤولية أخلاقية وقانونية، وكذلك تصورها الزائف والمضلل للقانون الدولي والتاريخ.

إن هوسها بتعزيز الوضع الراهن وفرض الأمر الواقع في نهاية المطاف، وبالتالي السعي إلى تحقيق المساواة في المسؤولية بين المعتدي، أرمينيا، والضحية، وهي أذربيجان، في هذه الحالة، يتخذ شكلا جديدا الآن إذ تحاول أرمينيا تشويه الأهداف المرجوة من قرارات مجلس الأمن الأربعة ٨٢٢

وكانت الهجمات على المدنيين والمذابح المرتكبة ضدهم أهم ما يميز السياسة الخارجية للدولة الأرمنية. وزعمت وزارة الدفاع في أرمينيا في الآونة الأخيرة أن المدنيين الأذربيجانيين المحتجزين كانوا مخربين ومجرمين ويمكن اعتبارهم أسرى حرب. وذكر أنهم ارتكبوا جرائم بموجب القانون الأرمني، وأنهم سيقومون بالرد عملاً بمقتضيات "قوانيننا وأعرافنا الدولية". هذا البيان الذي أدلى به أحد كبار المسؤولين الأرمنيين هو دليل آخر على مشاركة أرمينيا العسكرية المباشرة في النزاع وعلى حقيقة أن النظام الانفصالي الغير شرعي القائم في أراضي أذربيجان المحتلة تسيطر عليه قيادة عسكرية مباشرة للقوات المسلحة الأرمنية. لا يمكن مقاضاة أولئك المدنيين بموجب القوانين الأرمنية، لأنهم كانوا على أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً، التي لا تخضع للولاية القضائية للقوانين الأرمنية.

وكان من المثير والهام أيضاً أن نستمع إلى الحديث عن خطى التنمية وحالة حقوق الإنسان في أذربيجان. وأرمينيا، وهي بلد لا يتمتع بسجل ناصع تحديداً في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية أو التسامح، تنتقد بوقاحة التنمية في أذربيجان، التي تخلفت في تحقيقها في العديد من المجالات وحققتها فيما يتعلق بالتنمية البشرية، والقدرة على التنافس على الصعيد العالمي، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الواقع، يبدو أن أرمينيا حائرة بين مواجهة الحاجة إلى اختيار كيفية تبرير سياستها المتعمدة بالعمل باستمرار خارج إطار القانون الدولي، وفي الوقت نفسه، تصوير نفسها على أنها هي الضحية دوماً. بينما تواصل إنكار مشاركتها ودورها في النزاع، تزعم حكومة أرمينيا علناً ملكيتها لإقليم ناغورنو - كاراباخ في جمهورية أذربيجان وتدعي أنها تضطلع بدور "الضامن لأمن ناغورنو - كاراباخ". وفيما يتعلق بمسألة تقديم أرمينيا للضمانات واستراتيجية الأمن القومي للبلد في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، لم يقدم أي تفسير فيما يتعلق بشأن

ضد أذربيجان باحتلال أراضيها منذ عام ١٩٩٢. تلك هي الحجة المفضلة التي يقدمها الجانب الأرمني، وأقول إنها الحجة التي دأبوا على استخدامها - فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير.

ومن المعروف جيداً أنه، بموجب القانون الدولي، يطبق مبدأ تقرير المصير في الحقيقة على ثلاث فئات من الشعوب، وأعتقد بالتأكيد أنه ثمة حاجة إلى تعليم أحد الوفود في ذلك الصدد - أولاً، شعوب الدول ذات السيادة؛ ثانياً، شعوب الوحدات الإقليمية المشكلة خلال الاستعمار. وثالثاً، الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية، والإخضاع والاستغلال، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. ولا شك في أن أفراد مجموعة الأقلية العرقية الأرمنية الذين يعيشون في منطقة ناغورنو - كاراباخ بأذربيجان لا ينتمون إلى أي من تلك الفئات من الشعوب ولا يعتبرون رعايا مستقلين لهم الحق في تقرير المصير. ولكن ثمة مسألة أخرى يتعين تناولها: كم عدد المرات التي يمكن أن تمارس فيها دولة ما حقها في تقرير المصير؟ إن أرمينيا دولة قائمة والأرمنيين يعيشون على ذلك الإقليم.

هناك الكثير من الحديث بشأن كيفية رد أذربيجان بارتكاب العدوان. مرة أخرى، لا يمكن أن ترد أذربيجان بالعدوان لأن أذربيجان هي الضحية. كيف يمكن أن تكون أذربيجان هي المعتدي إذا كانت أراضيها ترزخ تحت الاحتلال، وأصبح ثمن مواطنيها لاجئين ومشردين داخلها؟

وفيما يتعلق بالتعليقات بشأن الامتثال لمقررات المنظمات الإقليمية وقراراتها، فإنه ليس غريباً نظراً لأن أرمينيا لا تحترم قواعد القانون الدولي ومبادئه. إذا كانت تعارض وتناقض وتتحدى أحكام قرارات مجلس الأمن، إذا لا غرابة في أنهم يتجاهلون بسهولة مراجع وقرارات المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لن أتطرق إلى المسائل المتعلقة بقرارات مجلس الأمن، والتي عبر عنها بوضوح رئيس بلدي وشرحها شرحا وافيا قبل يومين في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشة العامة في هذه القاعة (انظر A/69/PV.6)

صدقوني، لا يوجد منطوق حينما يسلم شخص بأن شعب ناغورني - كاراباخ قد صوت مؤيدا للاستقلال وأن السلطات الأذربيجانية شنت حربا عليه، مما أدى إلى مجزرة للسكان الأرمن في باكو، سونغاي وكيروف آباد، لكنه يصبر بعدها على أن شعب ناغورني - كاراباخ نفسه أو الأرمينيين هم المعتدون. لقد عبر شعب ناغورني - كاراباخ بوضوح عن حقه الدستوري والقانوني في عمل ما يريد وفي أن يكون له المركز الذي يريده. ويجب أن يوصف أي رد عسكري على ذلك بأنه عدوان.

كما أود أن أذكر الجمعية بأنه على الرغم من أن الأرمن قد يكونون أقلية في أذربيجان، لكنهم يشكلون الأغلبية في ناغورني - كاراباخ. وكما قلت في وقت سابق، حينما أصبحت أذربيجان مستقلة عن الاتحاد السوفياتي، فإن إقليم ناغورني - كاراباخ لم يكن بالفعل جزءا من أذربيجان.

وكان حربي بأذربيجان التفكير مرتين قبل شن حرب على ناغورني - كاراباخ، لأن القيام بذلك أدى حتما إلى فقد المناطق السبع المجاورة، التي باتت تحت سيطرة ناغورني - كاراباخ. إنهم ينسون على الأرجح حقيقة أن استمرار عمليات القصف والقصف المدفعي من الأراضي الأذربيجانية يستهدف السكان المدنيين في مدن ناغورني - كاراباخ وبلداتها وقراها، حيث يعيش الناس ويضطرون للاختباء في الطوابق السفلية هربا من ذلك القصف. إنه سؤال هام: لماذا تقصف أذربيجان أشخاصا يعيشون في سلام في مناطق تدعي أذربيجان أنها تابعة لها. لا معنى لقصفهم على الإطلاق. ولكن لأنهم فعلوا ذلك،

كيفية تقديم تلك الضمانات، مما يؤثر على جزء من إقليم أذربيجان، يندرج في القانون الدولي.

والأمر الذي يبعث على نفس القدر من الدهشة هو أن نستمتع إلى تعجب أرمينيا من اهتمام المجتمع الأذربيجاني أو موقفه تجاه أرمينيا.

ومهاجمة أبناء الجالية الأذربيجانية في أرمينيا، فإنهم يرتكبون أعمال عدوان ضد أذربيجان.

وتوقع أن أرمينيا يمكن أن تكون صديقة لأذربيجان فيما تواصل احتلال أراضي أذربيجان يتعارض أيضا مع المنطق التقليدي. وإعلان أرمينيا محبتها للسلام وتطلعها إلى إقامة علاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك أذربيجان، ليس له وزن أو قيمة في ظل سياسة التوسع الإقليمي وضم الأراضي، حتى وإن كان ذلك على حساب أمن سكانها ورفاههم. وفي محاولة للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه في حرب ناغورني - كاراباخ، أضحت أرمينيا وطنا يعجز عن إعالة سكانه، الأمر الذي يتجلى في الهجرة غير المسبوقة من أرمينيا وانخفاض معدلات النمو الطبيعي وارتفاع معدلات الفقر والاعتماد المفرط على المعونة الأجنبية وغيرها من التحديات الإنمائية، وجميعها موثق توثيقا جيدا في تقارير المنظمات الدولية.

لذلك، فلنحجم عن الإشارة إلى بعض المقالات المؤيدة لأرمينيا، ثم لنطلب من الناس عدم متابعة التصفح على الشاشة للإطلاع على ما يقال في وسائل الإعلام الأذربيجانية. وإذا أردنا دعوة المجتمع الدولي إلى البحث عن الحقائق، فلننظر إليها ونواجهها. هناك عدوان. هناك احتلال في ناغورني - كاراباخ وفي سبع مناطق مجاورة أخرى من جمهورية أذربيجان. ومن الواضح أن هناك أشياء كثيرة ينبغي أن تتعلمها القيادة الأرمينية، بما في ذلك كيفية تعزيز السلام والأمن وتحسين مستويات معيشة سكانها.

واستخدام القوة لضم جزء من أراضي جمهورية أذربيجان، وعمليات الطرد والتطهير العرقي الواسعة النطاق التي تُرتكب بحق السكان الأذربيجانيين، وجميع الأقليات من غير الأرمن.

والمواقع أن القادة السياسيين والعسكريين الأرمينيين عاونوا في عمليات الطرد والتطهير العرقي الواسعة النطاق من أجل خلق ثقافة فريدة أحادية العرق، في كل من الأراضي المحتلة من جمهورية أذربيجان وفي أرمينيا على السواء. وهذه الحقيقة وحدها كانت مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لكثير من المنظمات الدولية، بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وروجت قيادة أرمينيا لفكرة التنافر العرقي بين الأذربيجانيين والأرمن، بمن في ذلك رئيسها السابق، روبرت كوتشاريان، في بيانه المشين الذي أدلى به في عام ٢٠٠٢ أمام الجمعية البرلمانية. وعلى النقيض من ذلك، فإن أذربيجان موحدة في تنوعها وفخورة بتميزها بثقافة التسامح الديني والعرقي السائدة في مجتمعها.

ومما يثير الدهشة أيضا الاستماع إلى تعليقات بشأن الالتزامات الأخلاقية والقانونية، ثم الاستماع إلى التزام أرمينيا بتلك المبادئ، فيما اعترف رئيس أرمينيا الحالي علنا بتورطها في عملية الاستيلاء على الأراضي الأذربيجانية. فقد ذكر بوضوح أنه لا يشعر بأي غضاضة لوفاة مئات المدنيين في بلدة خوجالي في أذربيجان. وأعتقد أنه حينما يفتخر رئيس دولة بتورطه في ارتكاب فظائع، فلا حاجة إلى تعليق آخر.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٠.

فقد ترتب عليه فقدان الأراضي. وللأسف، تلك هي قواعد الحروب.

لقد كان هناك لاجئون في أرمينيا أيضا. وذكرهم في وقت سابق زميلي، ممثل أذربيجان، ولكن الحال لم يعد كذلك اليوم. فقد بذلت أرمينيا، بمواردها المحدودة، كل ما في وسعها لمنح الجنسية لجميع اللاجئين في أرمينيا وإيجاد فرص العمل والسكن لهم. وقبلنا نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في بلدنا. ويدهشني أن أحد أنه، حتى اليوم، لا يزال اللاجئون يشكلون ثمن تعداد سكان أذربيجان، وهي بلد غني بالنفط.

استخدمت أذربيجان أسلوب "المهجوم خير وسيلة للدفاع"، آملة في أن تتمكن من إلقاء اللوم على أي طرف آخر في ما يدينها العالم بارتكابه. وباختصار، أقول بإيجاز إنه ليس لأي أذربيجاني، وتحديدًا لأي مسؤول أذربيجاني، أي حق تاريخي أو أخلاقي أو قانوني في أن يملي على جمهورية ناغورني كاراباخ وعلى شعب جمهورية ناغورني - كاراباخ طريقة حياتهما ومدى استقلالهما.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أود

أن أدلي ببعض ملاحظات فحسب.

إن التأكيد على أن ناغورني - كاراباخ مستقلة هو كذبة صريحة أخرى. فأرمينيا كانت ولا تزال مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إنشاء النظام العميل التابع لها هناك. وتشمل سياستها الرسمية الرامية إلى ترسيخ تبعات الاحتلال توفير الموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية للنظام الانفصالي، الذي لا يمكنه الاستمرار بدونها، ولكنها لا تقتصر على ذلك بالتأكيد.

والشعبية التي تحظى به فكرة ما يسمى بالسعي من أجل تقرير المصير في أوساط القيادة الأرمينية والمجتمع بشكل عام هي أيضا أمر محير حقا. فأرمينيا تسعى، من خلال تبني هذا الرأي، إلى إضفاء الشرعية على الانفصال الأحادي الجانب